الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤
Issue No.546 - 22 of September 2024

معاون وزير التربية لشؤون التقانة لـ«الاقتصادية»: أي بلد من دون تعليم مهني هو بلا مستقبل

أكد معاون وزير التربية لشؤون التقانة د.المهندس محمود بني المرجة لـ «الاقتصادية» أن أي بلد من دون تعليم مهني هو بلا مستقبل.. فالمستقبل اليوم بيد الفنيين فالتعليم المهني جناح مهم من أجنحة وزارة التربية، من خلال تدريب تقني عالي المستوى، عبر كوادر مختصة مجتمعة بالثانوية المهنية والمعهد التقاني.

لدى الطلبة ثلاث فرص، هي الثانوية المهنية، المعهد التقاني، والكليات التطبيقية بتخصصاتها الخمسة، (ميكاترونيكس، حواسيب، شبكات، نظم طاقة بديلة)، إلى جانب بعض الكليات التي تتوزع في المحافظات الأخرى، تقوم بتدريس اختصاص ميكاترونيكس وتقنيات الإعداد الزراعي.

هنا يبرز دوره في تحريك قاطرة النمو بالبلد، فكل بلد من دون تعليم مهني هو بلد بلا مستقبل، فالمستقبل بيد الفنيين، لأنهم الأقدر على تنفيذ أعمال الصيانة والتطوير والتوسع بكل المنشآت الصناعية والحرف والمهن.

ص ١٢-١٣

المشروعات الصغيرة... آمال كبيرة وحقائق مريرة..!

١١٤ مشروعاً فقط في دمشق وريفها منذ بداية العام

رغم مزاياها الكثيرة وحاجة اقتصادنا لها، إلا أن الخطوات لتحفيزها لا تزال خجولة ودون المأمول بكثير، إذ يبلغ إجمالي المشروعات الصغيرة في دمشق وريفها ٦٠٠ مشروع منها ١١٤ مشروعاً منذ بداية هذا العام وحتى الشهر التاسع، أغلبها مواد غذائية، منظفات، خياطة، صالونات حلاقة، وكونسروة، ومواد العناية بالبشرة، حسب مدير فرع الهيئة في دمشق وريفها خلدون جيرودي.

كما أن هناك تبعثراً في الجهود الحكومية في هذا الاتجاه، بسبب توجه بعض المستفيدين للتسجيل لدى جهات ووزارات أخرى، في وقت يجب أن تكون فيه الهيئة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم وتأسيس هذه المشروعات، ضمن سجل وطني للمشروعات، يجمع كل البيانات المتعلقة بهذه المشروعات، ويربط بينها، حيث يكون المستفيد قادراً على تحديد الجهة التي سيذهب إليها، لأن تعدد الجهات قد يشتت المستفيد ولا يوجهه إلى الطريق الصحيح.

ص ٨-٩

ارتفاع سخونة الأجواء الانتخابية التجارية

في بيت التجّار الدمشقي.. برامج انتخابية بين الولائم والمناظرات!

حموي: التجار ورجال الأعمال لا يزالون أبرز المساهمين في بناء الاقتصاد السوري

تابعت «الاقتصادية» مراحل العملية الانتخابية لغرف التجارة التي وصلت إلى انتهاء جميع اللجان المشكلة في الغرف بالمحافظات كافة من عملها في إصدار القوائم النهائية بعد دراسة الطلبات والاعتراضات، وفق ما أكد رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص للصحيفة.

وعن آخر ما توصلت إليه اللجان، أوضح صافي أن عدد المرشحين المقبولين لانتخابات غرفة تجارة دمشق ٣٣ مرشحاً، وحلب ١٨ مرشحاً، في حين أن في غرفة طرطوس ٣٠ مرشحاً، واللاذقية ١٢، وحمص ٢١، وفي حماة ٢٢، أما غرفة الرقة فضمت ٩ مرشحين، ومثلهم في دير الزور، ودرعا أيضاً، في حين الحسكة ١١ مرشحاً، والقنيطرة ٧، والسويداء ٨، وإدلب ٦، وقائمة ريف دمشق أصبحت ١٢ مرشحاً بعد انسحاب أحدهم.

وأوضح التاجر باسل حموي أن التجار ورجال الأعمال هم كانوا ولايزالون من أبرز المساهمين في بناء الاقتصاد السوري وأن ذلك يلقي على عاتقهم مسؤولية بناء الوطن الذي ينطلق من تحقيق النجاح الأمثل لهذه الانتخابات وصولا لإعطاء الدور الريادي للتجار للنهوض بواقع هذا البلد المعطاء، مؤكداً على أهمية هذه المرحلة التي تتطلب تكاتف وتعاضد الجميع للوصول إلى البنيان الاقتصادي الذي تم اختياره منهجاً عملياً لمستقبل الاقتصاد الوطني.

ص ٤-٥

الحمضيات السورية... مشكلة مزمنة لم تستطع أي حكومة حلها!

إنتاجية عالية من الحمضيات للموسم الحالي حسب المؤشرات وسط حالة تفاؤل باستعداد بعض الجهات لتولي مهمة التسويق المباشر من المنتج إلى المستهلك ضمن سعي الحكومة وتوجهاتها لتسويق أكبر كميات من الحمضيات، والأمر الذي يعول عليه الموسم الحالي هو تكليف السورية للتجارة أن تتسوق أكثر من ٢٠ ألف طن حمضيات.. فهل ستنجح رغم كل التأكيدات، لكنها لم تفلح في الموسم الماضي إلا بتسويق ٥ آلاف طن فقط.

بعد كل الحشد وتسخير الحكومة للمؤسسة بكل الإمكانات لكنها لم تفلح كما يجب مع قرب تسويق محصول الحمضيات للموسم الحالي وصف مدير مكتب الحمضيات الدكتور حيدر شاهين محصول الموسم بالإنتاجية الوفيرة متمنياً النجاح بتسويق كبير، وأضاف في تصريحه لـ«الاقتصادية»: إن تطبيق برنامج الاعتمادية الذي أقرته الزراعة يعد من أهم القرارات التي تخدم السلسلة التسويقية بدءاً من الزراعة وصولاً إلى الإنتاج مروراً بالتوضيب انتهاءً بالتسويق، وهو بمنزلة تذكرة لوصول الحمضيات إلى الأسواق الخارجية.

ص ٢

إجراءات وقرارات صعبة أبعدت المستثمرين الصناعيين عن ممارسة التجارة والصناعة

ص ٦-٧

كيف نجعل من الاقتصاد السوري اليوم اقتصاداً حيوياً؟

أكاديميون لـ«الاقتصادية»: البدء من الإنتاج الزراعي والصناعي وتحديد هوية الاقتصاد

منذ اندلاع الأزمة في سورية تراجعت مستويات ومؤشرات الاقتصاد بشكل مضاعف، وأصبحت الأزمات الاقتصادية المتتابعة تسهم في شل عجلة دورانه، الأمر الذي يتطلب اليوم الأخذ على محمل الجد رسم خريطة اقتصادية تساهم بتعافيه وتحسنه، ليصبح اقتصاداً حيوياً مهماً يساهم بإعادة دوران عجلة الاقتصاد بكل قطاعاته وفئاته وأهمها الإنتاج.

وقال اكاديميون لـ «الاقتصادية» إن حيوية الاقتصاد السوري تعتمد على تفعيل الدورة الاقتصادية، والدورة الاقتصادية تبدأ بالإنتاج، وبهذا فإن القضية الأساسية هي تفعيل مواقع الإنتاج وهنا يجب أن يكون المقترح هو أن تكون مخرجات الزراعة مدخلات للصناعة، تقوم بتصنيعها، وكما معروف إن القيمة المضافة والربحية الوطنية والخاصة تتحقق في المراحل الأخيرة من العملية الإنتاجية، ومن ثم تتحول مخرجات الصناعة من أسمدة ومبيدات ومحركات وجرارات مدخلات للزراعة، وهذا يتمحور حول التشبيك بين قطاعي الزراعة والصناعة وتقوية العلاقات بينهما سواء كانت علاقات عمودية أم علاقات أفقية، وبالتالي القيمة المضافة هي التي تحسن النوعية والتي تزيد من قدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ص ١٤-١٥

صناعيون في حسياء: نقص العمالة وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل

ص ١٦

الاستثمار الزراعي «الضعيف» بين وفرة المقومات وندرة التنفيذ...!

ص ١٧

القمح والسكر يرتفعان بنسبة ٣,٦٧ ف للأول و١٢,١٥ ف

ص ١٨-١٩

هدف استراتيجي لشركة إيلوما بعد تسلمها إدارة مؤسسة الطيران العربية السورية

زيادة الرواتب والأجور وتحسين مستوى الخدمات

مع بدء تسلم القطاع الخاص (شركة إيلوما) إدارة مؤسسة الطيران العربية السورية، بدأ العاملون في المؤسسة يتنفسون الصعداء مع زيادات أقلها ١٠٠ بالمئة على الراتب بدأتسديدها للعاملين العاديين بينما حظي الطيارون وطواقم الضيافة والمهندسون الفنيون بزيادة ملحوظة في الدخل بدأت تقارب المستوى العالمي المتعارف عليه.

ونشرت مصادر إعلامية أن الشركة الجديدة ومع استلامها إدارة الشركة منذ قرابة العشرين يوماً بدأت بإعادة النظر أولاً بسلم الرواتب والأجور المعمول فيه والذي كان محور شكاوى عدة فئات من الموظفين ولاسيما الطيارين والركب الطائر (الضيافة) والمهندسين الفنيين وخاصة بعد هروب عدد كبير منهم للعمل في شركات عربية وأجنبية نتيجة تدني دخلهم في شركتهم الأم.

وحسب المعلومات التي تم نشرها، فإن راتب وتعويضات الطيار القائد يمكن أن يصل إلى ما يعادل ٩ آلاف دولار (تسدد بالليرة السورية) حسب قدمه في المؤسسة في حين يبدأ الطيار المساعد العمل براتب ٣٥٠٠ دولار أميركي.

كما قامت الشركة الخاصة بزيادة رواتب العمال مباشرة ١٠٠ بالمئة والبالغ عددهم ٣٥٠٠ عامل، كما قدمت للعديد منهم إعانات مباشرة مع بداية موسم المدارس، كل ذلك في إطار استراتيجية اعتمدتها شركة «إيلوما» وتقوم على زيادة مستوى الرواتب والأجور والتعويضات، وتحسين جودة الخدمات بهدف الوصول إلى مكانة رائدة في عالم الطيران، كل ذلك في إطار الأهداف التي وضعتها إيلوما قبل عملية التعاقد مع مؤسسة الطيران العربية السورية وتسعى إلى تحقيقه.

ويذكر أن إيلوما قامت بتشغيل طائرة ثانية من طراز إيرباص ٣٢٠، وبدأت بزيادة رحلاتها وإضافة خطوط جديدة كانت متوقفة على أن تدخل تباعاً طائرة ثالثة ورابعة على مدار الأشهر القليلة المقبلة.

ومع بدء عمليات التشغيل، لاحظ المسافرون دقة في مواعيد الإقلاع والهبوط، وتحسناً ملحوظاً في الوجبات المقدمة على متن الرحلات بعد توقيع عقد جديد مع مخدم جديد للطعام، ومعاملة جيدة في الخدمات الأرضية بدءاً من الميزان وصولاً إلى بوابات الصعود إلى الطائرة، على أن يستمر العمل لتحسين جودة الخدمات كافة الجوية منها والأرضية، وزيادة أسطول المؤسسة والوصول إلى وجهات كانت متوقفة سابقاً.

الحمضيات السورية... مشكلة مزمنة لم تستطع أي حكومة حلها!

معدل استهلاك الفرد السوري ٣٧ كيلوغراماً سنوياً في حين معدل الفرد عالمياً ١٢ كيلو غراماً

مدير مكتب الحمضيات لـ«الاقتصادية»: برنامج الاعتمادية خدم المحصول وتوسعات بزراعة الحمضيات

■ الاقتصادية

إنتاجية عالية من الحمضيات للموسم الحالي حسب المؤشرات وسط حالة تفاؤل باستعداد بعض الجهات لتولي مهمة التسويق المباشر من المنتج إلى المستهلك ضمن سعي الحكومة وتوجهاتها لتسويق أكبر كميات من الحمضيات، والأمر الذي يعول عليه الموسم الحالي هو تكليف السورية للتجارة أن تتسوق أكثر من ٢٠ ألف طن حمضيات.. فهل ستنجح رغم كل التأكيدات، لكنها لم تفلح في المحصول الماضي الإ بتسويق ٥ آلاف طن فقط. بعد كل الحشد وتسخير الحكومة للمؤسسة بكل الإمكانات لكنها لم تفلح كما يجب مع قرب تسويق محصول الحمضيات للموسم الحالي وصف مدير مكتب الحمضيات الدكتور حيدر شاهين محصول الموسم بالإنتاجية الوفيرة متنبئاً النجاح بتسويق كبير، وأضاف في تصريحه لـ«الاقتصادية»: إن تطبيق برنامج الاعتمادية الذي أقرته الزراعة يعد من أهم القرارات التي تخدم السلسلة التسويقية بدءاً من الزراعة وصولاً إلى الإنتاج مروراً بالتوضيب انتهاءً بالتسويق، وهو بمنزلة تذكرة لوصول الحمضيات إلى الأسواق الخارجية.

٤٣ ألف هكتار المساحة وقرابة ٧٠٠ ألف طن الإنتاج

خطّت زراعة أشجار الحمضيات في سورية خطوات كبيرة جداً خلال العقود الماضية، وتوسعت أفقياً من حيث المساحة، ورأسياً من حيث زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، حيث أصبحت زراعة الحمضيات في سورية من الزراعات الاقتصادية المهمة ذات المردودية الاقتصادية الجيدة، فهي تغطي مساحات نحو ٤٣ ألف هكتار من أفضل الأراضي المروية في الساحل السوري الذي يعد المنطقة الرئيسية لزراعة الحمضيات إضافة إلى مساحات محدودة في حمص- درعا- حماة- دير الزور- إدلب، منتجة ثماراً تغطي الاستهلاك المحلي، وتؤمن فائضاً للتصدير يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

تبلغ التقديرات الأولية لإنتاج الحمضيات في سورية نحو ٦٨٨٦١٦ طناً للموسم ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥.

وعدد أشجار الحمضيات الكلّية المزروعة في محافظة اللاذقية ١٠٤٠٧ أشجار، منها ٩ آلاف شجرة مثمرة، وفي محافظة طرطوس نحو ٣٣ ألف شجرة مثمرة.

تـوزّع زراعـة الحمضيات على أربع مجموعات رئيسية وهي:

التقدير الأولي من الإنتاج لمجموعة الحامض ٩٠٠٠٠ طن. ومجموعة البرتقال ٤٣٨٨١٠ أطنان، ومجموعة اليوسفي ١١٨٠٠٠ طن، ومجموعة الليمون الهندي ٣٥٠٠٠ طن.

لذلك أولت وزارة الزراعة كل الاهتمام في هذا المحصول وتقديم أشكال الدعم كافة لإنجاح زراعته، إن كان من حيث تقديم مستلزمات أو تأمين المازوت الزراعي وآمتته وصولاً إلى إنجاح عملية التسويق.

يقوم مكتب الحمضيات في عمله وفق أسس علمية واضحة ومنهجية عمل، تقوم على الإشراف الفني على بساتين الحمضيات، حيث يقوم بجولات دورية على البساتين للمراقبة والبحث والتحري عن وجود الآفات والأمراض وكيفية معالجتها أن وجدت.

حيث يتم إحضار عينات من بساتين الإخوة المزارعين وفحصها بالمكتب، حيث جُهز وبجهود مباركة ودعم مباشر من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بأحدث الأجهزة والمعدات المخبرية؛ لما لها من أهمية كبيرة في النهوض بواقع الحمضيات والارتقاء به.

هل تنجح السورية للتجارة في استجرار 20000 طن ؟

خطط إنتاج الغراس

كما يقوم مكتب الحمضيات بالمشاركة بوضع خطط إنتاج الغراس والتأكيد على إنتاج الأصناف المعدة للتصدير ومبكرة الإنتاج أو المتأخرة، وذلك حسب الخريطة الصنفية لكل منطقة، وبالتالي التقليل من حـدوث الاختـناقات التـي تحـدث نتيجة نضوج الأصناف المتوسطة في وقت واحد.

شهد قطاع الحمضيات نقلة نوعية بعد ملتقى تطوير القطاع الزراعي، حيث شكلت مخرجاته بوصلة عمل للمكتب، أن كان من حيث تأمين مستلزمات الإنتاج أو تطبيق برنـامج الاعـتمادية الـذي يعد من أهم القرارات التي تخدم السلسلة التسويقية من الـزراعـة وصـولاً إلى الإنـتـاج مـروراً بالتوضيب انتهاءً بالتسويق، وهو بمنزلة تذكرة لوصول الحمضيات إلى الأسواق الخارجية.

ويقوم على اعتماد المـزارع التـي تُطبق الأساليب الحديثة ومراكز الفرز والتوضيب التي تتوافق مع المعايير العالمية واعتماد خطوط نقل بري أو بحري والتشابك بين هذه المكونات إلى الاستفادة من المزايا التفضيلية التـي تقدمها الحكومة ضمن خطة دعم الإنتاج الزراعي ومنها إنتاج الحمضيات.

يتم عقد اجتماع قبل مرحلة النضج وبعد تقديم مستلزمات الإنـتـاج كافـة لوضع إستراتيجية ورؤيـة واضـحة لتسويق الحمضيات بتشاركية مع كل الـوزارات والجهات ذات الصلة والشأن، حيث تتم مناقشة الإجـراءات والاقتراحات، ووضع الخطط والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترض عملية التسويق والعمل على إنجاح هذه العملية ووصول المنتج إلى الأسواق الخارجية والاستفادة منه بشكل كامل.

تسويق مدعوم

ومـن أهـم مخـرجـات الاجـتـمـاع الأخـير للحمضيات حسب «شاهين» تكليف السورية للتجارة بتسويق نحو ٢٠ ألف طن، وهو يعتبر تسويقاً مدعوماً، حيث تقوم المؤسسة باستلام المحصول من البساتين وتقديم العبوات مجانياً ومن دون عمولات، وبالتالي توفر على الفلاح الكثير من الأعباء المالية (أجور نقل، ثمن عبوات، عمولات سوق الهال).

أيضاً يتم دعم ٢٥ بالمئة من أجور الشحن البري أو البحري. وذلك خلال فترة ذروة الإنتاج و١٠ بالمئة خارج ذروة الإنتاج من أجور الشحن، ويتم تأمين المحروقات إلى مراكز الفرز والتوضيب في أثناء فترة تشغيلها.

تتمتع المـزارع التي تندرج ضمن البرامج الاعتمادية بإنتاج ذي مواصفات ممتازة وقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة تطبيق المعاملات الزراعية الصحيحة، حيث تـزداد كفاءتها في إدارة العملية الإنتاجية وتحقيق القيمة المضافة لها.

وتعد شجرة الحمضيات شجرة مثمرة ومُعمرة ودائمة الخضرة يتراوح عمرها الإنـتـاجـي بـين ١٥ و٥٠ عـامـاً. تنتمي الحمضيات إلى الجنس Citrus إلى عائلة Rutaceae يمكن أن يتراوح ارتفاعها بين ٥ و١٥ متراً، تزرع في الأغلب للحصول على ثمارها وأيضاً لزهورها.

قاطرة للإنتاج

تعدّ ثمار الحمضيات من أهم محاصيل الفاكهة ذات القيمة الغذائية المرتفعة في التجارة الدولية. ويشكل معدل استهلاك الفرد عالمياً حسب منظمة الفاو من الثمار الطازجة نحو ١٢. ٤ كغ، أما تصنيعاً فيصل إلى ٤٨ كغ، وتعتبر الحمضيات من أهم المحاصيل الإستراتيجية على مستوى المنطقة الساحلية، وهي عامل الاستقرار، وقاطرة الإنتاج وركيزة العمل الزراعي في هذه المنطقة، وترفد الأسـواق الخارجية والداخلية ومعامل العصير بأفضل أنواع الحمضيات من حيث النوع والنكهة والحجم وخلوها من الأثر المتبقي من المبيدات.

وأشار شاهين إلى أن معدل استهلاك الفرد السوري من الحمضيات سنوياً هو ٣٧ كيلو غراماً، وهو أعلى من معدل استهلاك الفرد في العالم.

ويبقى السؤال: هل ستفلح السورية للتجارة في استجرار الـ٢٠ ألف طن هذا الموسم؟ علماً أنها العام الماضي لم تستطع استجرار إلا خمسة آلاف طن.

الاقتصادية Al-Iqtissadiya
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة – دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة – دمشق
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/ ٣٠٦٥ – ٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ – ٠١١

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

ارتفاع سخونة الأجواء الانتخابية التجارية

في بيت التجّار الدمشقي.. برامج انتخابية بين الولائم والمناظرات!

صافي لـ«الاقتصادية»: الانتخاب وفرز الأصوات والنتائج إلكترونياً وفريق تقني لضبط العملية

■ شادية إسبر

رأي أغلبية المتابعين للعملية الانتخابية من خارج أوساط قطاع الأعمال الذي يشارکهم فيه المتأصلون من داخله، فإن الملاءة الفكرية والوطنية للمرشح أهم من الملاءة المالية، والخبرة الإدارية للغرف والتجارة والأسواق، والديناميكية في التعامل مع السياسات الاقتصادية والمتغيرات، هي التي يجب أن تكون المثقلات في الميزان الذي سيقيمه الناخبون من الهيئات العامة لغرف التجارة ولغرف التجارة والصناعة المشتركة في المحافظات التي ستجري فيها العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجالس الإدارة وفق التواريخ التي حددتها كل غرفة، ومع انتهاء اللجان في جميع الغرف من دراسة الطلبات والاعتراضات، بدأت حرارة الأجواء الانتخابية بالارتفاع في تنافسية تفاوتت مؤشراتها من حالة صحية في مكان إلى مرضية في آخر.

يؤكد المتابعون والناخبون والمرشحون عدم السماح للولاءات المصلحية الشخصية أو العائلية والأسرية أن تطغى على الصفات العلمية العملية الواقعية في الاختيار، وألا يهدد المورث الانتخابي النتائج، لكن هذا التوافق الظاهري لأمنيات الجميع يبدو حبيس الكلمات بعيداً عن الواقع الذي يشتد فيه الاستقطاب ليقترب إلى صراع بين قوائم أو مرشحين من مختلف الشرائح والتصنيفات، فهل حقاً أعضاء مجالس إدارة الغرف التي ستفرزها الانتخابات هم الأكفأ، وهم أركان التجارة الحقيقيون؟ أم أن الموضوع لا يتعدى عمليات تنسيقية لأهداف وتكتلات مصلحية شخصية؟ وأن السباق تجاري بالمعنى المصلحي المالي؟

تابعت «الاقتصادية» مراحل العملية الانتخابية التي وصلت إلى انتهاء جميع اللجان المشكلة في الغرف بالمحافظات كافة من عملها في إصدار القوائم النهائية بعد دراسة الطلبات والاعتراضات، وفق ما أكد رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة وغرفة التجارة والصناعة المشتركة زين صافي في تصريح خاص للصحيفة.

وعن آخر ما توصلت إليه اللجان، أوضح صافي أن عدد المرشحين المقبولين لانتخابات غرفة تجارة دمشق ٣٣ مرشحاً، وحلب ١٨ مرشحاً، في حين في غرفة طرطوس ٣٠ مرشحاً، واللاذقية ١٢، وحمص ٢١، وفي حماة ٢٢، أما غرفة الرقة فضمت ٩ مرشحين، ومثلهم في دير الزور، ودرعا أيضاً، في حين في الحسكة ١١ مرشحاً، والقنيطرة ٧، والسويداء ٨، وإدلب ٦، وقائمة ريف دمشق أصبحت ١٢ مرشحاً بعد انسحاب أحدهم.

وبشأن اعتماد الطريقة الإلكترونية في الانتخاب وأين وصل الإعداد لها؟ أكد رئيس لجنة الإشراف العام أن الانتخابات في كل غرف التجارة ستكون إلكترونية بشكل كامل، كما أن فرز الأصوات وإصدار النتائج سيكون عقب انتهاء الانتخابات فوراً، وسيكون إلكترونياً أيضاً، مؤكداً أن كل مركز يحتاج تطبيق هذه الآلية سيكون موجوداً ومجهزاً في غرف التجارة، وهناك فريق تقني كامل لضبط العملية لضمان عدم حدوث أي خلل أو خطأ فيها.

حموي: التجار ورجال الأعمال لا يزالون أبرز المساهمين في بناء الاقتصاد السوري

البيت الدمشقي يفتتح الاقتراع الخميس

إلى حين بلوغ الموعد الانتخابي الذي اقترب وحددته غرفة تجارة دمشق يوم الخميس الواقع في ٢٦ أيلول الجاري، تعيش الأوساط التجارية الدمشقية مرحلة الدعاية الانتخابية، صور أعضاء القائمتين (قائمة تجار دمشق، وقائمة الفيحاء) ملأت اللوحات الإعلانية في شوارع العاصمة، كما توحدت «بروفايلات» أعضاء كل قائمة على مواقع التواصل الاجتماعي بصورهم مع شعار القائمة وأسماء أعضائها، وهناك أيضاً مرشحون يخوضون المعترك منفردين، ويقدمون أنفسهم بكل الوسائل الدعائية، لكن ماذا تقول البرامج المشتركة أو المنفردة للمرشحين؟ وماذا يأمل الناخبون؟ وما الذي يمكن أن يؤثر في قرارهم الانتخابي؟

المرشحون الذين شكلوا القوائم يرون أن «ما يميز دخول قائمة متكاملة للمجلس، خلق بيئة مستقرة ومجلس إدارة كفؤاً، والعمل بروح الفريق الواحد المتعاون»، في حين يرى مرشحون آخرون أن وصول قائمة يعني الاستحواذ على المشهد التجاري واستبعاداً للآخرين، وتعميقاً للهوة وإضعافاً للباقين وتصعيباً للمنافسة.

وفي وقت تتحدث الأنباء عن إقامة الولائم ودعوة أعضاء من الهيئة العامة إليها وإجراء اتصالات مكثفة؛ كأحد أوجه الدعاية الانتخابية للحصول على أكبر عد من أصوات الناخبين، تخرج أصوات في الأوساط التجارية، تستهجن الأساليب، وأخرى تدعو لخطوات مختلفة، كأن تقام مناظرات ونقاشات بين المرشحين أمام خبراء عملوا سابقاً في هذا المجال، وبحضور الهيئة العامة لمناقشة البرامج الانتخابية والخطط والخطوات العملية كي يتسنى للناخبين اتخاذ القرار السليم.

المرسوم ٢١ لعام ٢٠٢٤ أعاد الغرف التجارية السورية إلى سابق ألقها

ففي دمشق عقدت قائمة الفيحاء اجتماعاً مع ناخبيها من كبار رجال الأعمال والتجار تم التأكيد من خلاله على أهمية المرسوم ٢١ لعام ٢٠٢٤ الذي أعاد البوصلة إلى مكانها الصحيح وأنصف القامات التجارية العريقة التي أصبح يمكنها الوصول إلى مجالس الغرف بأصوات ناخبيها الحقيقية.

ووجه المرشح التجاري والصناعي باسل حموي بطاقة شكر وعرفان للسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد على إصداره المرسوم رقم ٢١ لعام ٢٠٢٤ الذي أعاد بموجبه الأمور إلى نصابها والحق لأصحابه ليعيد الغرف التجارية السورية إلى سابق عهدها وألقها وليكن منارأ وهدى وسبيلاً حيث يمكن للتاجر أن يختار من يمثله خير تمثيل، وأشار إلى أنه بفضل هذا المرسوم الذي حقق العدالة وأنصف التجار أصحاب الباع الطويل في العمل التجاري ويمتلكون الكفاءة والخبرة الذين استبعدوا عن الغرف نتيجة آلية الانتخاب السابقة التي منحت الحق للفئة الثالثة والرابعة في تقرير مصير الفئة الأولى وسمحت للبعض في التلاعب بمجريات ومسار الانتخابات الأمر الذي أدى إلى انسحاب الكثير من القامات التجارية العريقة من الترشح لمجالس الغرف ليكونوا ممثلين حقيقيين لقطاع الأعمال منوهاً بأهمية المرسوم الذي سيعيد الحق إلى مستحقيه من التجار لأخذ دورها في إدارة الشأن التجاري بما يسهم في تنشيطه وتعزيز مكانته.

وأكد حموي على التزام العمل وفق شعار (الأمل بالعمل) الذي طرحه السيد الرئيس بشار الأسد وتحقيق كل ما يتطلع إليه التجار من معالجة كل القضايا التي تعوق تنمية القطاع التجاري مؤكداً على التمسك بتنفيذ كامل بنود البيان الانتخابي لحملة قائمة الفيحاء معتبراً أن ذلك أولوية للنهوض بقطاع الأعمال وتنميته بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وأوضح حموي أن التجار ورجال الأعمال هم كانوا ولايزالون من أبرز المساهمين في بناء الاقتصاد السوري وأن ذلك يلقي على عاتقهم مسؤولية بناء الوطن الذي ينطلق من تحقيق النجاح الأمثل لهذه الانتخابات وصولا لإعطاء الدور الريادي للتجار للنهوض بواقع هذا البلد المعطاء مؤكداً على أهمية هذه المرحلة التي تتطلب تكاتف وتعاضد الجميع للوصول إلى البنيان الاقتصادي الذي تم اختياره منهجاً علمياً لمستقبل الاقتصاد الوطني.

وشدد حموي على أن لدى قائمة الفيحاء منظومة عمل مستقبلية مستمدة من الواقع وله خصوصية الجد والتطبيق (قولاً وفعلاً) معاهداً التجار ورجال الأعمال على بذل قصارى جهدهم لتحقيق كل ما جاء في البيان الانتخابي.

بدوره المرشح ياسر كريم أكد أهمية ممارسة الناخبين لحقهم الانتخابي وأداء صوتهم للذين يستحقونه ويمثلونهم أحسن تمثيل خاصة بعد صدور المرسوم ٢١ الذي سيحقق العدالة في التمثيل الصحيح بوصول المرشحين بأصوات ناخبيهم الحقيقيين مشيراً إلى كيفية آلية الانتخاب الإلكتروني وطريقتها وذلك وفق آلية وزارة التجارة الداخلية واتحاد الطلبة حيث قدما شرحاً وافياً عنها بحيث لا يقع أي خطأ بأداء الناخب لصوته لمرشحه.

وحددت قائمة الفيحاء بيانها الانتخابي بـ: إعادة هيبة وسمعة التاجر السوري المتمثلة بالتقوى والرحمة والأمانة والجرأة، العمل مباشرة على تعديل قانون حماية المستهلك رقم ٨ المتضمن حبس التاجر في حال المخالفات البسيطة، واستبدالها بغرامات مالية، إنشاء غرفة إلكترونية أسوة بالغرف العالمية، مهمتها تقديم التسهيلات للتجار بأسرع وقت، تفعيل دور الغرفة لأخذ مكانتها الصحيحة للمشاركة في صنع القرار التجاري، العمل على توسيع علاقات التبادل التجاري مع الدور التي تعيد علاقتها السياسية مع سورية، العمل على إعادة الثقة بين التاجر والدوائر المالية الحكومية، واعتماد النفقات المقدمة من التاجر، العمل على إعادة التجار ورؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في بلدهم ضمن مناخ مريح.

دخان أسود في أجواء حلب

قائمة نهائية صدرت بأسماء المرشحين لخوض الانتخابات لعضوية مجلس إدارة غرف تجارة حلب، بعد اجتماع لجنة الإشراف على الانتخابات في الغرفة بتاريخ ١٦ أيلول الجاري، وضمنت القائمة ١٨ اسماً مرشحاً بعد دراسة

مطالبات بتغيير مقر الانتخاب ولجنة الإشراف بحلب

طلبات المعترضين وانسحاب مرشحين، وبذلك سيخوض الانتخابات ١٨ مرشحاً من أصل ٣٣ مرشحاً.

الرقم قد يتبدل، إذ من المحتمل أن تنضم إلى القائمة أسماء جديدة بحكم قضائي، إذ كشفت مصادر خاصة لـ«الاقتصادية» من حلب أن نحو ١٠ مرشحين ممن رفضت طلبات اعتراضاتهم تقدموا بدعاوى إلى المحكمة المختصة.

الكشف لم يتوقف هنا، مصادر عدة من الأوساط التجارية الحلبية ذكرت أن عدداً من المقبولة طلباتهم (مرشحون) يعترضون على إجراء الانتخابات في مقر الغرفة، ولهم عدة مطالب توجهوا بها عبر كتاب رسمي إلى محافظ حلب، ومثله إلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، متضمناً ملاحظاتهم وطلباتهم وفي مقدمتها نقل مقر إجراء الانتخاب من غرفة تجارة حلب إلى مكان آخر، كما طالبوا بعدم تعيين أي من موظفي الغرفة على الصناديق، وبتغيير اللجنة الانتخابية الحالية، إضافة إلى شكاوى أخرى، ووفق تعبيرهم أن ذلك «حفاظاً على سير ونزاهة الانتخابات ولتفادي حصول أي تجاوزات خلالها».

الوزارة ترد

«الاقتصادية» تابعت موضوع شكوى تجار حلب ومطالبهم مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إذ أكد رئيس لجنة الإشراف العام على الانتخابات أن مطالبات وردت إلى الوزارة من تجار مرشحين لانتخابات غرفة حلب بخصوص بعض الإجراءات والملاحظات على أداء اللجنة ومجلس إدارة الغرفة، وأنه جرى الرد على جميع المطالب وفق مواد قانون الغرف رقم ٨ للعام ٢٠٢٠ وتعليماته التنفيذية، وكذلك المرسوم التشريعي رقم ٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٨.

وبخصوص نقل مقر الانتخاب إلى مكان خارج غرفة التجارة، قال صافي إن هذا الموضوع لا يتعلق بالوزارة بمفردها، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الغرف رقم ٨ للعام ٢٠٢٠ «على مجلس الإدارة واللجنة المشرفة على الانتخاب اختيار المكان المناسب وتجهيز قاعة العملية الانتخابية بأحدث الوسائل الكفيلة لإتمام العملية الانتخابية وضمان سلامتها، كما تضمن البند /ت/ من المادة الثانية من القرار رقم ٢٧٠٢ تاريخ ٢٠٢٤/٩/٣ أنه «على مجلس الإدارة واللجنة المشرفة على الانتخابات اختيار المكان المناسب بما يضمن سير العملية الانتخابية بشكل مريح للناخبين وتجهيز قاعة الانتخاب بغرف سرية وكاميرات للتصوير وشاشات عرض وبأي تجهيزات أخرى يستلزمها سير العملية الانتخابية بالشكل الأمثل».

صافي أضاف أن البند /د/ من القرار ذاته نص على «يحظر دخول قاعة الانتخاب لغير الناخبين واللجنة المشرفة على الانتخاب ومندوب الاتحاد والمديرية المختصة ولجنة الإشراف العام».

وعن طلب استبعاد تعيين موظفين من الغرفة على صندوق الاقتراع؟ لفت صافي إلى أن المادة المتعلقة بتحديد آلية إجراء العملية الانتخابية إلكترونياً وفي البند /د/ أن اللجنة المشرفة تسمي لجنة فرعية فنية لمتابعة إجراءات العملية الانتخابية الإلكترونية، وتتألف من ٣ أعضاء (مندوب عن الغرفة – مندوب عن المحافظة المعنية – مندوب عن المديرية المختصة) ويرأسها مندوب عن المديرية المختصة، وتتولى هذه اللجنة التدقيق في هوية الناخب وبياناته ومطابقتها مع جدول الناخبين، ومنح كل ناخب رمز استجابة سريعاً QR قابلاً للاستخدام لمرة واحدة.

وبسؤاله حول أن كل الأجوبة المتعلقة بالمطالب عادت لتربط الموضوع باللجنة المشرفة، وأن من بين طلبات المعترضين بحلب التي وصلت إلى «الاقتصادية» هو تغيير اللجنة المشرفة، فما حل هذه المشكلة؟

أكد صافي أن هذا البند (المطلب) لم يكن قد أثير في الكتاب الذي وصل إلى الوزارة، وفي حال أن هناك كتاباً آخر لم يصل بعد فإن الوزارة ستقوم بدراسته والرد عليه وفق مضمونه.

وبالعودة إلى القانون والجانب المتعلق بآلية تشكيل لجنة الإشراف على الانتخاب والشروط الواجب توافرها في أعضائها فقد نصت المادة /١٢/ من القانون رقم ٨ للعام ٢٠٢٠ بأن الانتخاب لأعضاء مجلس إدارة الغرف يجري «تحت إشراف لجنة برئاسة أحد التجار من ذوي الخبرة والسمعة الحسنة من الدرجة الأولى على الأقل لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويسمى من مجلس الإدارة، وثلاثة أعضاء من يختارهم مجلس الإدارة من المسجلين في الغرفة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح، على أن يكونوا جميعاً من غير المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وممثلين عن الاتحاد، وممثلين عن المديرية المختصة»، و«تشكل اللجنة المشرفة على الانتخاب بقرار من مجلس الإدارة». فهل يعني هذا أن المتحكم الأقوى في العملية الانتخابية هو مجلس إدارة الغرفة، ولا يوجد ما ينظم بشكل دقيق كيفية حل إحدى اللجان أو تغيير أحد الأعضاء في حال اعتراض مرشحين عليهم، وما الحالات التي تستوجب ذلك وآلياتها؟

أولى قوائم حلب

ومع إعلان أسماء المقبولة طلبات ترشحهم واعتراضاتهم من لجنة الإشراف في غرفة حلب، بدأت بوادر تشكل القوائم تظهر، وفي حديث تداوله الشارع التجاري الحلبي تشكيل قائمة باسم «قائمة حلب التجارية» وتضم وفق مصادر «الاقتصادية» كلاً من: (الشريحة الأولى إبراهيم بديوي، محمد شيخو، حسن خرقي، عبد الهادي الطيب، أحمد الخسارة، ناظم حنطاية، عامر دباغ، قاسم أبو راس، حسام الدين شحير، لؤي تومان) في حين الشريحة الثانية فهي من المرشحين (محمد عزيزة، ومحمد شاهين).

بقرار قضائي انضمام المرشح الـ٢٣ لقائمة حماة

في غرفة تجارة حماة كان وصل عدد المرشحين لانتخابات مجلس إدارة غرفة حماة إلى ٢٢ مرشحاً بعد أن أعلنت لجنة الإشراف على الانتخابات في الغرفة بنتيجة البت في طلبات الاعتراض من المرشحين الذين رُفضت طلباتهم، فقد قُبلت ٤ طلبات اعتراض لينضموا إلى قائمة زملائهم.

وبتاريخ ١٧ أيلول أعلنت لجنة الإشراف على انتخابات غرفة تجارة حماة قبول اعتراض المرشح سمير محمد عدنان غندور لانتخابات عضوية مجلس إدارة الغرفة، وذلك بناء على قرار حمل الرقم ١٠٦ تاريخ ١٦ أيلول صادر عن محكمة الاستئناف المدنية الأولى في حماة بخصوص الطعن الواقع على قرار لجنة الإشراف على انتخابات الغرفة، وبهذا القرار القضائي أصبح عدد الذين سيخوضون العملية الانتخابية ٢٣ مرشحاً.

وكانت غرفة تجارة حماة أعلنت في الرابع من أيلول للهيئة العامة أن موعد إجراء انتخابات الغرفة سيكون يوم الخميس ٣ تشرين الأول القادم، وذلك في مقرها بحماة.

تسعة مرشحين لغرفة الرقة والانتخاب بدمشق

كما أنهت لجنة الإشراف على انتخابات عضوية مجلس إدارة غرفة الرقة دراسة طلبات الاعتراض المقدمة من المرشحين، وقررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٦ أيلول الجاري قبول طلبات ٩ مرشحين بينهم ٨ من الشريحة الأولى (٣ درجة أولى و٥ ثانية) وواحد من الشريحة الثانية (درجة ثالثة).

فـرنسَـبنـك سـوريـة
HARAM PYRAMID TRANSFER
شـركة هـرم بيراميد للحـوالات الماليـة ش.ذ.م.م
بالتعاون مع فـرنسَـبنك سورية
حـوالـتـك صـارت فـوريـة
عـبـر مـراكـز هـرم بيـرامـيـد من حسـابـك
بـ فـرنسَـبنك سورية
011-9535 011-2076

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

ظروف التشغيل.. معضلة الإنتاج الصناعي الكبرى!

نقص اليد العاملة والتمويل غائب لاشتراطات الضمانات الصعبة

صناعات تحتاج إلى تكنولوجيا وتقنيات أكثر والتجديد مؤجل

إجراءات وقرارات صعبة أبعدت المستثمرين الصناعيين عن ممارسة التجارة والصناعة

■ بارعة جمعة

لزامٌ مركبة، وضعت الصناعة السورية بمواجهة صعوبات كبيرة، هددت وجودها ومستقبلها، لعلها الحالة الأكثر تعبيراً عن واقع المُنشآت الصناعية، التي لا تزال محط جدلٍ كبير، وسط الحاجة الكبيرة لعودة المنتج المحلي إلى أوجه، وأخذ مكانه في السوق السورية، ما يتطلب اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة آثار ونتائج هذه الأزمة بمجملها وبشكل شامل ومتكامل، والاستفادة منها كفرصة متاحة لإعادة هيكلة وتوطين الصناعة السورية وتحديثها وتمكينها من القيام بدورها، بوصفها القاطرة الرئيسية للتقدم والنمو والتشغيل، بشكل خاص في مرحلة إعادة البناء، وهو ما يتطلب –قبل أي شيء آخر– فهم وتحليل الأسباب التي أدت إلى وصول الصناعة إلى هذه الأوضاع الصعبة والوقوف على نتائجها بموضوعية وشفافية، ومن ثم تحديد الأولويات الملحة، بما يسهم في اختصار الوقت والجهد والتكلفة لتنفيذها.

حقيقة أجمع عليها الخبراء والصناعيون في حديثهم لـ«الاقتصادية» حول الصعوبات التشغيلية التي تُواجه الشركات والمُنشآت الصناعية.

تيسير دركلت

عصام تيزيني

جورج خزام

قِدَم الآلات

لم يكن لمرور الحرب الأخيرة على سورية وقعها البسيط على قطاع الصناعة السورية، المحرك الأول لعجلة الإنتاج المحلي والقائم بشكل رئيس على دعم الاقتصاد المحلي، لتبدو معوقات العمل وصعوبات التشغيل للمعامل الأبرز في حديث الصناعي تيسر دركلت من غرفة صناعة حلب، متناولاً في بداية حديثه ما تعانيه الآلات من عدم مواءمتها لظروف العمل الحالية نتيجة قدمها، فيما لا تزال مسألة استيرادها صعبة للغاية، والسبب لم يعد مخفياً على أحد، إثر ارتفاع أسعارها عدا العقوبات الاقتصادية، وما تفرضه من قيود باتت الأكثر حضوراً في ثقافة العمل الاقتصادي لقطاع الصناعة بصورة خاصة، وقطاع الأعمال بشكل عام، إضافة إلى كونها حجر العثرة في طريق أي محاولة للنهوض بالمعامل والشركات الصناعية من جديد.

حالةٌ من اليوم المعانة تُواجه صاحب أي معمل صناعي يرغب في العمل برأي دركلت، في وقت لا يزال البعض منهم مستمراً بالعمل لغايتين، الأولى تأمين أجرة ومعيشة عماله، والثانية الحصول على متطلبات معيشته أيضاً.

صورٌ من الأزمات، تتجسد في حالات عدة أهمها خطوط الإنتاج، التي حسبما ذكر الصناعي دركلت بأن معظمها محلي الصُنع، وفي حال وجود خطوط إنتاج فهي مُخصصة لعينها بعينها، التي بدت في أغلبيتها صناعات (تحويلية أو غذائية)، أما في النظر لواقع الصناعات الهندسية، التي تحتاج تكنولوجيا وتقنيات أكثر، فسنجد أن آخر تحديث للآلات المتعلقة بها منذ ١٠سنوات على الأقل.

التمويل التشغيلي

لم تنته القصة بعد، فالمعوقات تتجاوز الآلات وخطوط الإنتاج وصولاً إلى التمويل، التي جاءت حسب توصيف دركلت المُعضلة الأكبر، آخذاً من التقرير الأخير لمصرف سورية المركزي الذي يبين نسبة القروض الاستثمارية البالغة ٢٢ بالمئة فقط، الدليل الأكبر على عزوف المستثمرين عن هذه القروض، التي وجدت أساساً بقصد التشغيل، ويعود السبب برأيه لارتفاع الفوائد، العامل الأكبر الذي يحد من رغبة أي مستثمر يرغب في الاقتراض، وسط عدم استقرار الأسواق وارتفاع مستوى الخطورة لقاء هذه الخطوة، ما أفضى لابتعاد الجميع عن دخول البنوك، ناهيك عن الإجراءات المطلوب اتخاذها والمتعلقة بضمانات المصرف، التي تعد متشددة جداً بنظره، ما استدعى مطالبات عدة لإعادة النظر بها، ولا تزال الوعود حتى اليوم بتعديلها قائمة، يقابل ذلك، ارتباط أي قرض تشغيلي بتقديم ضمان عقاري قد تصل نسبته بين ١٥٠–٢٠٠ بالمئة من العقار، في وقت من الواجب أن تمثل المنشأة الكفيل والضامن لقرض المستثمر ولاسيما أنه بادر بتقديم دراسة جدوى للمنشأة، إضافة إلى اسمه المعروف لهم، من دون الحاجة لرهن عقاري، الذي يدفع الكثير للتخلي عن مدخراتهم من العقارات والذهب لتوفير هذا الضمان.

اليد العاملة

كل ذلك لا يمنع من أن ثمة عائقاً مهماً جداً، ويجب النظر إليه بجدية هو نقص اليد العاملة بسبب الهجرة، ولاسيما من فئة الشباب، فالواقع يظهر اقتصارها على أعمار إما تحت ٢٠ عاماً وإما فوق ٤٥ عاماً، ما يجبر بعض أرباب العمل اللجوء لاستخدام العنصر النسائي أحياناً، وهو ما لا يصلح للصناعات كافة وفق رؤية دركلت.

حاجة ملحة دفعت أصحاب المعامل والمنشآت إلى التنسيق مع وزارة الصناعة ومعاهد التدريب المهني وثانويات ومعاهد التعليم المهني وبالاتفاق مع وزارة التربية، إلى جانب الجامعات من اختصاص الهندسة (ميكانيك، كهرباء، إلكترون) لتدريب الطلاب في هذه المنشآت، عبر برامج تدريب تستهدف السنوات الأخيرة، بالإضافة لاعتماد نظام التعليم المزدوج الخاص بالتعليم التقني والمهني، إلى جانب اتفاقية بين غرفة صناعة حلب ومديرية التربية ووزارة التربية، ضمن نظام التعليم المزدوج أيضاً، الذي وضعت أسسه عام ٢٠٠٥ وعرقلته الحرب، ليأتي اهتمام غرفة صناعة حلب نوعاً من الاستقطاب لهؤلاء الطلاب، بالإضافة إلى برنامج آخر مع جامعة حلب، لتدريب ٨٠٠ طالب من الجامعات يتم العمل بها للسنة السابعة ضمن هذا البرنامج، القائم على التدريب والاطلاع على المعامل وخطوط الإنتاج وطريقة الصناعة، إضافة لفرصة لقاء أصحاب المصانع لتأمين فرصة لهم مباشرة في أثناء دراستهم أو بعد التخرج، مع الإشارة إلى وجود مركز التدريب المهني في كل المحافظات، يشرف على توظيف الخريجين مباشرة بعد إخضاعهم لدورة ٥ شهور، حيث بلغت نسبة التوظيف ١٠٠ بالمئة.

ما ذكر آنفاً هو خطوة في سبيل ضمان عدم انقطاع العمالة من البلاد، وبالرغم من ذلك نجد أن الواقع وظروف البلاد لا تزال تدفعهم إلى السفر، ما عده الصناعي تيسير دركلت نذير شؤم بفقدان اليد العاملة، حتى وإن عادت الأسواق لنشاطها السابق.

شروط تعجيزية

تحت هذا العنوان، الذي يرافق أي خطوة يتوجه من خلالها الصناعي للعمل، بدأ الصناعي عصام تيزيني حديثه عن واقع الصناعة السورية، وما تواجهه من تحديات اختصرت بمصطلح قسوة الإجراءات والشروط التي يفرضها مسؤولو الملف الاقتصادي، والتي تشكل العامل الأكثر تأثيراً في نفور الصناعيين والتجار، لمواجهتهم هذه الشروط في أي مبادرة لإحداث مصنع خاص بهم، والحجج باتت معروفة لديهم والتي مفادها قرار منع إقامة أي مصنع خارج المدن الصناعية، يُضاف إليها مشكلات السياسة النقدية التي وصفها تيزيني بالقاسية والمرعبة لمجمل مجتمع الأعمال الموجود، ولا يزال يرغب بالعمل، مُتسائلاً: ما قراءتكم للقادم الجديد؟!! ولاسيما تعرض كل من يتداول العملة الأجنبية – الدولار – لعقوبات قاسية، ما يعوق حركة التجارة، إلى جانب أحكام المرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك، الذي يفرض عقوبة السجن لأي تاجر أو صناعي ارتكب خطأً إدارياً... ما أبعد الناس عن ممارسة التجارة والصناعة، علماً أن الوعود الحكومة حتى اليوم ما زالت ضمن هدف تعديله لكنها لم تفعل.

هنا يبدو لنا الأمر الأكثر خطورة، وخاصة فيما يتعلق بشروط الاستيراد أيضاً، فهي مضنية، ولاسيما المرتبط منها بتمويل المستوردات عبر المنصة وفق حديث الصناعي تيزيني، مرجعاً العرقلة الحاصلة بالعمل بشكل واضح وصريح لهذا الأمر، الذي أودى بأصحاب المال للنفور والهجرة، وسط الأخطاء الكبيرة ضمن سياسة معالجة ملف الدعم التي وفق تيزيني خاطئة، لدورها في استبعاد أي من أصحاب السجلات التجارية أو الصناعية، وإن كان لا يعمل من دائرة الدعم، ما تسبب بشطب آلاف السجلات التجارية أو الصناعية من أصحابها، رغبة بالعودة إلى دائرة الدعم وهذا أيضاً، وهو ما تسبب بتراجع التجارة والصناعة.

أمام كل هذه الصعوبات، يقف الصناعي عصام تيزيني متناولاً الحلول لهذه المعوقات ضمن جانب واحد، وهو الابتعاد عن قاعدة (دعه يعمل دعه يمر)، تلك القاعدة الذهبية التي تعتبر برأيه مفيدة بوصفها وسيلة للتشجيع على العمل والإنتاج من دون شروط، ولو لمرحلة مؤقتة، ريثما تبدأ مرحلة التعافي.

تراجع القوة الشرائية

هذه الرؤى وغيرها مما ذكره الصناعيون، أخذ بما تبقى من مراحل العمل للركود والتضخم، ومن ثم تراجع القوة الشرائية وارتفاع التكاليف، التي عدها الخبير الاقتصادي جورج خزام في حديثه لـ«الاقتصادية» من أسوأ ما تعانيه الشركات الصناعية، أمام ارتفاع تكلفة الكهرباء والمحروقات، بالإضافة لارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتشغيل بشكل أكبر بكثير قياساً إلى دول الجوار، ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات وغياب المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

هي نتائج تحمل الكثير من الأسباب التي أوردها خزام تباعاً، وعلى رأسها منصة تمويل المستوردات بالمصرف المركزي، التي تساهم برفع تكاليف الاستيراد إلى ما يزيد على ٣٥ بالمئة، عدا تحكمها بكمية المستوردات من المواد الأولية، التي تفرض أيضاً على المستورد الانتظار لوقت قد يصل إلى شهور لحين وصول دوره بالتمويل، بالمقابل نجد تراجعاً في كمية البضائع المعروضة للبيع وارتفاع بسعرها، من دون تزامن ذلك مع انخفاض سعر صرف الدولار.

إلا أنه وعلى الرغم من كل ذلك، يبقى لتراجع القوة الشرائية للدخل بشكل عام، سبب مباشر في جعل التوسع بالإنتاج ينطوي على مخاطر الكساد برأي خزام، لنجد أنه وفي الوقت ذاته لا يمكن تصريف البضائع بالأسواق الخارجية لارتفاع تكاليف الإنتاج، من هنا تبدو سياسة المصرف المركزي القائمة على تقييد حركة الأموال والبضائع، بهدف تخفيض الاستهلاك بحجة تخفيض الطلب على الدولار السبب وراء انهيار الإنتاج والدخل بشكل عام، ومعه تراجع الطلب وزيادة الكساد والبطالة، ليأتي الإجراء الأخير له بتخفيض سقف السحب اليومي بالمصرف التجاري من ٢٥ مليوناً إلى ١٠ ملايين مكملاً لذلك.

كما تجدر الإشارة برأي الخبير الاقتصادي خزام إلى أن الارتفاع الكبير بالضرائب والرسوم المالية التي يجري دفعها جعلت الصناعي، تجعله يرى في وزارة المالية شريكاً له بالربح، بسبب الزيادات الأخيرة خلال السنوات السابقة، عدا دخول بعض البضائع بطريقة التهريب من دول الجوار وهي منخفضة التكاليف بسبب عدم تقييد حركة الأموال والبضائع في تلك الدول وتحريرها من القيود، ما ساهمت بجعل المنتج الوطني الأعلى من حيث السعر والأقل من حيث الجودة ومعه تراجع المبيعات وزيادة الكساد.

يذكر أنه سبق لوزارة الصناعة تقدير خسائر القطاع الصناعي الخاص لغاية شهر شباط الماضي بنحو ٢٥٤ مليار ليرة سورية، ليصبح المجموع نحو ٤٤٢ مليار ليرة سورية، في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة عن البناء ٣٣١٠ منشأة، وعدد المنشآت المتوقفة عن الإنتاج ٥٤٨ منشأة، كما تعطل قرابة ٨٧٤٨٤ عاملاً عن العمل في هذه المدن.

800

طالب تدربهم جامعة حلب لتعويض النقص ولزجهم في خطوط الإنتاج مباشرة

> **صعوبات نشأت بفعل الحرب وأخرى بضعف التقديرات ما مستقبل صناعتنا المحلية؟**

كلام في الاقتصاد

تشابكات السياسات الاقتصادية

إن الحاجات الاجتماعية التي تجلى التعبير عنها في /الاقتصاد/ رفعت منسوب الاهتمام الاجتماعي بالقضايا الاقتصادية، وهذا الاهتمام هو نتاج حرب اقتصادية ظالمة أفرزت نتائج سلبية أصابت المستوى المعيشي للمواطن، دفع بالمجتمع للاشتراك في طرح وجهات نظر غالباً ما تكون اندفاعية، لا تأخذ بحسبانها تشابكات السياسات الاقتصادية، وبالتالي ضعف الإحاطة بالجوانب الأساسية للاقتصاد. ما أدى إلى ظاهرة اليأس من إيجاد الحلول. إلا أنه في واقع الحال الحلول ممكنة، وليست مستحيلة ومتوافرة، وهي تتطلب حواراً رصيناً يعتمد على توفير قواعد بيانات شفافة، للخروج بسياسات اقتصادية متوازنة ترفع مستوى التمكين المالي، وتحقق نمواً مستداماً.

المنطق يقول إن هضم نواة المشكلة يحفز الفكر لطرح الحلول.

لهذا لابد من أن تتم الإضاءة على تشابكات السياسات الاقتصادية ونتائجها بشكل متوازٍ مع تشكيل الحكومة الجديدة، لتبدأ عملية التحولات الاقتصادية من خلال تصحيح سياسات، ووضع سياسات اقتصادية جديدة ترسم الطريق لهذه التحولات، ولن يكون هناك سهولة في تنفيذ ذلك نظراً لتشابكات السياسات الاقتصادية المختلطة بين الصائبة والخاطئة.

من أهم المعارك التي ستخوضها الحكومة الجديدة معركة التضخم، لضمان نجاح السياسات الاقتصادية وتحقيق أهدافها، مع الإشارة إلى أن إحدى نتائج التحول الاقتصادي ومن مسلماته ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض في سعر صرف العملة المحلية، إلا أن الأهم من ذلك هو التوقع لمقدار التزايد في معدلات التضخم لاعتماد سيناريوهات وتدابير تحد من ذلك.

على سبيل المثال قد تعتمد الحكومة سياسة تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه السياسة ستؤدي إلى رفع معدلات التضخم، وهذه النتيجة غير مقصودة، فعلى الرغم من اعتماد تدابير مرتبطة بالسياسة الاقتصادية هدفها محاربة التضخم والتخفيف من آثاره، وكون هذه التدابير معمولاً بها، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بوجود التشابكات واختلاط الأهداف.

لهذا من الضروري الإضاءة عليها لتكوين رؤية لحلول اقتصادية، فمن أهم هذه التدابير المعتمدة للحد من التضخم:

السياسة الانكماشية للتخفيف من الطلب الكلي، الطلب الكلي متراجع نتيجة تدني الدخول وارتفاع الأسعار.

– تخفيض الكتلة النقدية قرارات المركزي بتحديد سقف السحب واحتياس السيولة.

– الحصول على مساعدات وقروض خارجية.

– تم اعتماد خطوط ائتمانية مع بعض الدول.

– تحديد أسعار بعض السلع والخدمات وإلزام المنتجين به.

– محاولات وزارة التجارة الداخلية في تحديد الأسعار إلا أنها لم تتمكن من إلزام المنتجين بها نتيجة ارتفاع التكاليف والتضخم.

السؤال: لماذا لم تحقق هذه التدابير أهدافها للحد من التضخم؟

الجواب هو اتباع الحكومة لسياسة التخفيف من عجز الموازنة وحجم مديونية الحكومة، فلجأت لسياسة ترشيد الإنفاق وسياسة رفع الدعم، إلا أنها لم تأخذ توقيت تنفيذ هذه السياسات والظروف المحيطة بها، ومن أهمها تباطؤ حركة الاستثمار الخاص في البلد وارتفاع معدلات الفائدة.

إضافة إلى ذلك الظروف التي فرضت إنفاقات إسعافية نتيجة عوامل طبيعية، الزلزال والحرائق والتقلبات المناخية، وأخرى تقع بخانة سوء التقدير وغياب الرؤية، فسياسة الرفع المالي التي اعتمدت زيادة الضرائب وخلق مطارح جديدة لها ورسم سياسة إنفاقية على أساسها لا تظهر نتائج سياسة كهذه إلا بعد مرور من سنتين إلى أربع سنوات على اعتمادها. هذه المشكلات دفعت الحكومة باتجاه السوق لتحقيق هدف الرفع المالي، فاعتمدت سياسة الاقتراض من خلال طرح سندات حكومية، إلا أن نتائجها لا تكفي لسداد المستحقات، فلجأت لرفع وتيرة الإصدار النقدي، ما أحدث تشابكاً وخللاً عميقاً في السياسة الإنفاقية والسياسة النقدية، أدى إلى تباطؤ درجة النمو الاقتصادي والاستثمار بشكل عام، فتراجعت معدلات النمو، ما أدى إلى تراجع الدخول ومعدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

رغم تحقيق نوع من النمو بنسبة بسيطة جداً إلا أنه تلاشى نتيجة ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

أعتقد أن هضم نواة المشكلة يؤدي إلى رفع إمكانيات وضع الحلول بظل تحليل قواعد بيانات شفافة، وقطعاً الحلول ليست مستحيلة رغم الظروف، وما يعاني منه الاقتصاد، إلا أن الالتزام بدراسة دقيقة وفكر منطقي موضوعي سيفضي الأمر لوضع سياسات إنفاقية تتناغم وتتوازن مع السياسة النقدية. ومقومات هذا التناغم متوافرة، على أن يرافق ذلك وضع سياسات اقتصادية محكمة هادفة لخلق اقتصاد يفضي لنمو مستدام.

إن أحدث ذلك زيادةً في معدل التضخم وهو أمر طبيعي يمكن السيطرة عليه وعلى انعكاساته السلبية، طالما تم ضمان النمو المستدام، من خلال سياسات اقتصادية تهدف لرفع الطلب الكلي، إضافة إلى رفع القيمة الحقيقية للصادرات وزيادة الإنتاجية واستقطاب ونقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في إنتاج السلع والخدمات، فتحقيق أهداف تلك السياسات تخلق الأرضية الصلبة لدخول الاستثمارات الأجنبية.

■ عامر إلياس شهدا

المشروعات الصغيرة... آمال كبيرة وحقائق مريرة..!

إعادة هيكلة عمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة ضرورة ملحة

114 مشروعاً فقط في دمشق وريفها منذ بداية العام

الابتعاد عن العقلية الخشبية في التعامل واستعاضة القروض بالمنح

■ غزل إبراهيم

رغم الاهتمام والتعويل الكبير عليها في الإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني مشاكل كثيرة منها شح التمويل والتفضيل بعدم الدخول في متاهة من الإجراءات الحكومية وضعف البنية التحتية، الأمر الذي حد من تطورها وتسبب في إحجام الكثيرين عنها، إذ لا يتجاوز عددها في دمشق وريفها على سبيل المثال ٦٠٠ مشروع فقط لحد الآن.

ما يدعو إلى تغيير الإستراتيجيات المتبعة في تأسيسها ودعمها، نظراً لأهميتها ودورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وتحقيق الدخل وخلق القيم المضافة والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية في الأسواق الداخلية، والمساهمة في زيادة حجم الصادرات إلى الأسواق الخارجية..

فهي تشكل اليوم محور السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في جميع الدول النامية والمتقدمة، بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية المتبعة وأسلوب إدارة الاقتصاد فيها، كما تتميز بعدد من المزايا التي تؤهلها لتتبوأ مكانة اقتصادية مهمة في جميع خطط وبرامج الغد الاقتصادي.

جيرودي لـ«الاقتصادية»: هناك حالة تبعثر في الجهود الحكومية وبعد من الراغبين بسبب متاهة الإجراءات!

د. مخلوف لـ«الاقتصادية»: هناك اشتراطات للترخيص غير مسوّغة.. ويجب تسهيل الإقراض ورفع سقوف القروض

الخليل لـ«الاقتصادية»: على الهيئة تقديم منح وهبات لأصحاب المهن المهجورة والشباب بلا مقابل

بعثرة الجهود الحكومية

رغم مزاياها الكثيرة وحاجة اقتصادنا لها، إلا أن الخطوات لتحفيزها ما تزال خجولة ودون المأمول بكثير، إذ يبلغ إجمالي المشروعات في دمشق وريفها ٦٠٠ مشروع منها ١١٤ مشروعاً منذ بداية هذا العام وحتى الشهر التاسع، أغلبها مواد غذائية، منظفات، خياطة، صالونات حلاقة، وكونسروة، ومواد العناية بالبشرة، حسب مدير فرع الهيئة في دمشق وريفها خلدون جيرودي.

كما أن هناك تبعثراً في الجهود الحكومية في هذا الاتجاه، بسبب توجه بعض المستفيدين للتسجيل لدى جهات ووزارات أخرى، في وقت يجب أن تكون فيه الهيئة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم وتأسيس هذه المشروعات، ضمن سجل وطني للمشروعات، يجمع كل البيانات المتعلقة بهذه المشروعات، ويربط بينها، حيث يكون المستفيد قادراً على تحديد الجهة التي سيذهب إليها، لأن تعدد الجهات قد يشتت المستفيد ولا يوجهه إلى الطريق الصحيح.

٩٠ بالمئة في اقتصاد الظل

ويعود سبب إحجام أصحاب المشروعات عن التسجيل لدى الهيئة ووجود ٩٠٪ منها في اقتصاد الظل، إلى الخوف من الإجراءات الحكومية الروتينية المعقدة والتراخيص التي تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، وللهروب من الالتزامات أمام المالية والتأمينات الاجتماعية، حسب جيرودي.

إجراءات مبسطة جداً

لكن التخوف من الإجراءات الحكومية عملت الهيئة على تبديده، عن طريق تبسيط إجراءات التسجيل بشكل كبير، ويؤكد جيرودي هذا أن الأساس للبدء بأي مشروع هو المقابلة الشخصية لتوجيه صاحب المشروع وبلورة أفكاره ومواهبه باتجاه الصحيح، وبعدها لا يحتاج إلا إلى ورقة واحدة فقط، وخلال يومين فقط يصدر سجل تجاري مؤقت خاص بصاحب المشروع مجاناً له سنوات يتجدد بشكل تلقائي.

مزايا كثيرة

إلى جانب هذه الإجراءات المبسطة تقدم الهيئة مزايا وتسهيلات كبيرة جداً لكل المسجلين لديها، وفقاً لجيرودي، ومنها الدراسات الفنية والاقتصادية المجانية كدراسة الجدوى الاقتصادية للتوجيه باتجاه التمويل، إضافة إلى منحهم علامة تجارية، وسجلا تجاريا مجانيا، ناهيك عن المزايا الضريبية الكبيرة، والمشاركة باسم الهيئة في المعارض والمهرجانات المحلية والإقليمية والدولية.

جميعها ناجحة

تستمر الهيئة بمتابعة المشروعات التابعة لها، وهناك جولات ميدانية مستمرة لمتابعة عمل هذه المشروعات ومعالجة أي صعوبات تواجه أصحابها، وحاليا الـ٦٠٠ مشروع جميعها ناجحة وغير متعثرة، وفي حال تعرض أي مشروع للخسارة تتجه الهيئة مباشرة لمعرفة السبب فإذا كان تسويقيا على سبيل المثال تقوم بتكثيف حضور هذا المشروع في المعارض، إضافة إلى ربطه مع مشروعات أخرى تابعة للهيئة تساعده في تصريف منتجاته.

الهيئة تدعم التسويق عن طريق المعارض

المشروع الصغير هدفه الأساس الربحية في أسرع وقت، نظراً لصغر رأسماله ومحدودية استثماراته، ولكن المنتج مهما كانت جودته ومميزاته لن يحقق النجاح والربح المطلوب إن لم يكن هناك تسويق وترويج جيد له، وفي هذا المجال تعمل الهيئة على ترويج منتجات مشروعاتها عن طريق المشاركة بالمعارض وتشجيعهم على إجراء المقابلات الإعلامية للحديث عن منتجاتهم، والتشبيك مع رجال أعمال ومشروعات أكبر، إضافة إلى ربطهم مع مشروعات أخرى داخل الهيئة أي يصبح المشروع مصدراً لمشروع آخر بما يعود بالنفع لكليهما.

كما تساعد الهيئة صاحب المنشأة في تطوير منتجه للتصدير، وفي هذا الإطار يؤكد جيرودي أن الهيئة تعمل على دورة نظام الجودة، تتعلق بالتغليف والترويج وهي دورة جديدة، لأن هناك عندنا بعض المشروعات المنطلقة أصبحت بضاعتهم جاهزة للتصدير ولكن أصحابها غير جاهزين لذلك، وهنا الهيئة تعمل على دعمهم من خلال خبراء مختصين في هذا المجال لتعريفهم بكيفية التسويق والترويج لمنتجاتهم سواء إلكترونياً أو في المعارض الخارجية.

تعديل تشريعات الهيئة

ولكن بالنظر إلى عمل الهيئة وما تقوم به، يرى الخبير الاقتصادي عبد الكريم خليل أن نجاح المشروعات الصغيرة يتطلب توافر مجموعة من الإجراءات والعوامل لأن الواقع الحالي للهيئة لا يدعم هذا التوجه، ولكي تكون واقعيين علينا أولاً العمل على تعديل تشريع الهيئة، وإعادة النظر في وظيفتها ودورها حيث لا تكون معنية بإحصاء عدد المشروعات فقط كما فعل أحد المديرين السابقين لها، لأن هذا الشيء بعيد عن أهداف التنمية ولا يؤتي أكله.

وهنا على الهيئة أولاً إحداث صندوق لتنمية المشروعات من دون إقراء، أي القصد هنا ليس هيئة تمنح قروضاً وإنما تقدم منحاً وهبات لأصحاب المهن المهجورة والشباب بلا مقابل، وفي نفس الوقت توجد جهة مرجعية أعلى تتابع وتضمن تسويق منتجات هذه المشروعات، وخاصة المهن التراثية المندثرة، للمحافظة على استمراريتها، فعلى سبيل المثال تقوم الهيئة بأخذ هذه المنتجات وتسلمها لجهة تسويقية أخرى كالسورية للتجارة وفقاً لرؤية خليل.

لماذا التراخيص..؟

عند حديث الهيئة عن تبسيط الإجراءات لديها يتساءل خليل لماذا هذه التراخيص، وجميعنا يعلم أن الترخيص مرتبط بقانون يفرض منح مثل هذا الترخيص، فمثلاً إذا كان الترخيص صناعياً يفرض القانون بهذه الحالة أن يكون إما حرفياً أو مشروعاً صناعياً، رغم أن هذا المشروع المتناهي في الصغر قد لا يكون أياً من النوعين السابقين بالتالي لماذا أمنح سجلاً تجارياً له التزاماته وهواجسه، فمن يأخذ السجل تفرض عليه قيود بموجب قانون الشركات والتجارة.

وهذا مشروع متناه في الصغر لا يحتاج إلى رخصة وسجل تجاري وإنما يحتاج إلى رعاية واقعية من جهة مرجعية مسؤولة، شبيه بما تقوم به الأمانة السورية للتنمية، تكون مولدة لبعض المهن، حيث تنتشر هذه النقاط التنموية في كل الأرياف بذات الوقت، مع السماح بنسبة إخفاق معينة طالما المشروع بني بطريقة صحيحة لكنه أخفق لسبب من الأسباب.

التفكير خارج الصندوق

كما يجب مقاربة أفكار شريحة الشباب الذين يملكون فكراً خلاقاً، من خلال مشاركة الهيئة معهم في توليد أفكار مميزة في ضوء الموارد المتاحة في كل منطقة، وأن نعمل على تحريض خريجي الجامعات كل حسب اختصاصه للاستفادة من معرفته التراكمية خلال دراسته، لإنجاز بعض الأمور عن طريق حوار مفتوح من خلال نقاط التنمية في كل تجمع ريفي بدلاً من الجلوس خلف المكاتب، وإعطاء الدورات التدريبية التي يترك بعدها صاحب المشروع في مهب الريح يصارع الواقع المرير، فعلى سبيل المثال هناك شريحة من الشباب تمتلك خبرات ومهارات كبيرة في مجال البرمجيات، لماذا لا نقوم بتأسيس شركة برمجيات بالاعتماد عليهم.

أي يجب وفقاً لخليل الانطلاق للعمل الميداني ومقابلة الناس لمعرفة أفكارهم وإمكانياتهم لنولد أفكاراً تصح لأن تكون مشروعات ناجحة، وبعدها نقدم منحاً عند التأكد من أهليتها وقدرتها على النجاح.

إشراك المجتمع المحلي

كل عمل يحتاج إلى خطة والحكومة وضعت خطة لهذا الملف وهناك إستراتيجية له، ولكن عند وضع أي إستراتيجية يجب ضمان نجاحها، وهنا هل أشركت الحكومة المعنيين بهذا الأمر من مجتمع محلي ورجال أعمال ناجحين في هذا المجال في وضع هذه الإستراتيجية لضمان نجاحها..؟

بمعنى آخر يجب أولاً اختبار هذه الإستراتيجية وفق خليل للتأكد من نجاحها وملاءمتها لظروف البلد ومن ثم تعّرها، أي نبدأ من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس.

دعه يعمل دعه يمر

ولكي تكون واقعيين هناك ثلاث خطوات تفصلنا عن بداية الطريق وهي إلغاء المرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك الذي جاء وبالاً عليه بدل أن يكون حامياً له، كما يجب التخلي عن سياسة تجريم التعامل بالدولار، والعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل عام ٢٠٢٠ حين صدر المرسومان ٣ و٤ اللذان يجرّمان التعامل بالدولار ويقيدان حركة المال بتصور أمين سر غرفة صناعة حمص عصام تيزيني.

فكل الكلام الذي يقال والخطابات التي يلقيها المسؤولون عن تشجيع صغار المنتجين لن يؤتي ثمارا طالما أن التشنج والاشتراط هما سيدا الموقف، فعلى المسؤولين عن هذا الملف تغيير سلوكهم والابتعاد عن التسلط واحتكار الصح، والسماح لكل من يريد أن ينتج حتى ولو على الأسطح وفي الأقبية فالاشتراط الآن هو ضرب من ضروب الترف.

شروط غير مسوّغة

تعد المشروعات الصغيرة المكون الأساس في هيكل الإنتاج والاقتصاد في بلاد العالم، فهي تعمل في أنشطة متنوعة، وتغطي جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلي، ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة في عملها، بالمقابل تشجيع هذه المشروعات يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية.

وتسهم بشكل فعال في حل مشكلة البطالة، وإيجاد فرص جديدة للعمل للأفراد من فئات عمرية مختلفة، ومن ذوي المؤهلات المختلفة المستويات ولفترات زمنية غير محدودة، وتوفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملون جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة، وغيرها من المزايا الكثيرة التي تؤكد ضرورة الاهتمام بهذه المشروعات لتحقيق أهدافها في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السوري ولكن هذا يحتاج لتوافر العديد من العوامل منها إعطاء امتيازات ضريبية وجمركية لأصحابها، والحد من الإجراءات الروتينية بسبب طبيعتها الهشة ورأسمالها المحدود، فهناك الكثير من الشروط للترخيص لبعض المشروعات، ويمكن وصفها «بغير المسوّغة» كشرط العمر والنوع وفيما إذا كانت تعود للإناث أو الرجال تؤكد الدكتورة في جامعة الاقتصاد في دمشق مي مخلوف..

أما ما يتعلق بمشكلة التمويل، فلا يمكن لأي مشروع الانطلاق بطريقة صحيحة ما لم يكن هناك تمويل كاف للبدء به، وهنا يجب تسهيل الإقراض ورفع سقوف القروض، وإعفاؤها من الفوائد، أو أن تكون النسبة محدودة للغاية، ومراعاة فترة السداد حيث لا تقل عن ٤ أشهر من انطلاق المشروع، ويفضل أن تكون هيئة تنمية المشروعات هي الجهة المسؤولة عن التمويل، ومتابعة التنفيذ، وليس فقط إقامة برامج تدريبية وتقديم النصائح للذين يتقدمون لترخيص مشروعاتهم.

وبعد البدء وانطلاق هذه المشروعات، هناك صعوبات تسويقية كبيرة تعترض أصحاب المشروعات، وقد تفاقمت بعد تدهور القدرة الشرائية وضعف إمكانات أصحاب هذه المشروعات وعدم قدرتهم على تسويق منتجاتهم، ورغم أن الهيئة تدعم هذا الجانب بالمعارض والمهرجانات إلا أن هذا لا يكفي ويبقى الخوف من الخسارة هاجساً يرافق أصحاب المشروعات.

هل الركود أجبر التجار والباعة على خفض الأسعار بحدود بسيطة؟

اقتصاديون لـ«الاقتصادية»: الركود من نتائج التضخم ونخشى الكساد وانخفاض الأسعار يرافقها نقص بالمبيعات

■ أمير حقوق

تشهد الأسواق السورية حالة من الركود الاقتصادي، الذي يعني هبوطاً في النمو الاقتصادي وإلى ضعف كبير في الأنشطة الاقتصادية بمختلف مجالاتها وتبعاتها، وهذا ما يبدو جلياً وواضحاً في سورية، وبالتالي أثر الركود في كل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وهذا بدوره ولّد وفرض تأثيراً كبيراً في عملية الإنتاج بكل أنواعه، وخاصة الصناعي منه، الذي يعد ركيزة أساسية في إنعاش الوضع الاقتصادي المتردي من خلال تأمين احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض من الإنتاج للأسواق الخارجية.

وفي الأسبوع الماضي شهدت الأسواق السورية حالة من خفض الأسعار لبعض المنتجات والسلع سواء المنتجات الغذائية أم غيرها، كالزيت مثلاً انخفضت عبوة الليتر منه من ٢٨ ألفاً إلى ٢٥ ألفاً، والسكر أيضاً انخفض سعر الكيلو من ١٤٥٠٠ ليرة إلى ١١٥٠٠ ليرة، والأرز أيضاً انخفضت بعض الأصناف بحوالى ٣ آلاف ليرة سورية، وبالرغم من الانخفاض الذي طرأ إلا أن الإقبال على التسوق والشراء لم يتحسن وبقيت حركة الأسواق ضعيفة حسبما أكده بعض الباعة لـ«الاقتصادية»، الأمر الذي استهجنه بعض الاقتصاديين واعتبروه أمراً خطيراً قد يؤدي إلى مرحلة الكساد، التي تمثل ظواهر التضخم الأكبر.

«الاقتصادية» حاولت تحليل واقع الركود في الأسواق السورية، ومعرفة سبب الانخفاض الذي تشهده بعض المنتجات، وهل الركود أرغم التجار والباعة في الأسواق على خفض الأسعار؟ أم لأسباب أخرى؟ والتطرق إلى الحلول والاقتراحات التي تسعف واقع الأسواق اليوم.

أحد الباعة، «فضل عدم ذكر اسمه» كشف لـ«الاقتصادية» أنه في الآونة الأخيرة لوحظ في الأسواق حركة ركود خطيرة، لم تشهدها الأسواق السورية قبل وذلك بسبب انعدام القدرة الشرائية بسبب غلاء الأسعار بالترافق مع راتب دخل لا يكاد يكفي يوماً واحداً، متابعاً: انخفاض أسعار بعض المواد ربما يكون بسبب الركود أو ربما بسبب انخفاض بعض التكاليف للتجار، ولكن حتى هذا الانخفاض لم يسهم بتحريك الأسواق أو زيادة الإقبال.

أجبرهم على التنازل على جزء من أرباحهم

الركود الذي تشهده الأسواق السورية الآن هو من نتائج التضخم الذي كانت أسبابه انعدام القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع الأسعار وشح المواد ما أدى إلى التضخم الحاصل، والتضخم أدى إلى الركود، والركود سيؤدي إلى الكساد، وحالياً نخشى من الكساد وعواقبه، حسبما أشار إليه أمين سر جمعية حماية المستهلك والخبير الاقتصادي عبد الرزاق حيزة في حواره مع «الاقتصادية».

واعتبر أن الركود لم يجبر الباعة والتجار على خفض الأسعار بشكل مناسب أو كبير، لكون أرباحهم عادية ولكن أجبرهم بالتنازل على جزء من أرباحهم، فإذا لم يحصل دعم لمدخلات المواد الأولية للمعامل والمصانع ولإنتاج الفلاح ولعوامل الطاقة، وبذلك دعم الإنتاج المحلي، فلم يرتفع دخل المواطن الذي بدوره يحرك الأسواق عبر ضخ العملة المحلية، والإقبال على الاستثمار من الخارج لم يلقَ أي نتيجة فيما يخص حالة الأسواق وواقع التضخم الآن، وكذلك موضوع حوامل الطاقة لها تأثير كبير على الركود، وواقع الإنتاج حالياً منخفض رغم التشجيع الحكومي وافتتاح المعامل الجديدة.

مقاصد ضريبية واقتصاد شاذ

ووفق توصيف حيزة، فالاقتصاد في سورية شاذ، ففي كل الدول توجد قوانين اقتصادية، وللأسف لدينا لا تطبق هذه القوانين، والوضع الاقتصادي غير منتظم، فيجب أن يكون هناك حلول للأزمة الحالية، فالحكومة الحالية لا تلجأ لمقاصد ضريبية إلا للضرائب المباشرة، وهذا بدوره يؤثر في حركة الأسواق بشكل كبير، فالسياسات الاقتصادية المتتابعة والقرارات الصادرة أدت إلى التضخم والركود، وهذا دليل على ضعف الخطط الاقتصادية.

الركود واقع طبيعي

واقع الركود في الأسواق السورية حالياً هو واقع طبيعي، لأنه في ظلّ غلاء الأسعار أصبح متوسط دخل الفرد بتأمين احتياجاته ضئيلاً جداً، ولا يستطيع تأمينها بالشكل المطلوب، فبعض العائلات التي كانت تتسوق بنسبة مئة بالمئة انخفضت لـ٥٠ بالمئة وأقل، ما أدى لتقسيم مستوى الشراء وضعفه، وإن ارتفاع الأسعار يؤثر بشكل كبير على الفرد ودخله، فالعائلة التي تتألف من ٤ أشخاص فالمصروف الوسطي لها يتجاوز أضعافاً مضاعفة للمدخول بسبب الوضع الاقتصادي غير المتزن وفق رؤية الخبير الاقتصادي الدكتور هاني حداد في أثناء حديثه مع «الاقتصادية».

انخفاضات قليلة لكن الأقبال على الشراء لم يتحسن

خطوة إيجابية غير كافية

وأردف الدكتور حداد: وخفض الأسعار من التجار والباعة نتيجة الركود هو خطوة إيجابية بتشجيع التسوق ولكن في الوقت نفسه هذا غير كاف، فعند حصول التسوق من الأهالي والعائلات بنسبة مئة بالمئة تتولد حركة نقدية كبيرة داخل السوق ما يؤدي لتحريك عجلة الاقتصاد بشكل إيجابي، ولكن عند حصول الضعف بالأسواق فإنه يؤدي لركود كبير ويؤثر في الاقتصاد سلباً، وخفض الأسعار ناحية إيجابية للأهالي لأننا شاهدنا في الفترة الأخيرة زيادة في الأسعار بنسبة كبيرة تتراوح بين ١٥ إلى ٣٠ بالمئة، وهذا شيء غير طبيعي.

ولفت الدكتور حداد إلى أن واقع الركود هو حالة وهذه الحالة تعتبر سلبية وليست إيجابية وليس لها متطلبات، والركود الاقتصادي يؤثر في الاستثمار والشراء والبيع واستهلاك المواد الغذائية والعقارات، وبالتالي هذه الحالة يجب أن تعالج.

تنظيم وتثبيت الأسعار

الحلول تبدأ من عملية تنظيم وتثبيت الأسعار وهي عملية جداً مهمة، فحتى لو انخفضت الأسعار فإنها بعد فترة قصيرة جداً ستعاود الغلاء، وبالتالي الأفراد لجؤوا للعمل في أكثر من مهنة وأكثر من وردية عمل، وأصبح هذا شيئاً أساسياً، وأيضاً من الحلول تحسين وزيادة دخل الفرد لتحريك عجلة الاقتصاد، ولا شك أننا داخلون بعصر الرقمنة وهذا نوع من الحلول لكونه أمراً إيجابياً ويمكن أن يخفف من عملية الركود الاقتصادي، وأيضاً وجود «الكاش» ضروري وأساسي لزيادة حركة التدفق وإنعاش الاقتصاد من أجل استمرارية دوران العجلة الاقتصادية على مختلف الصعد، وفقاً لتوصيف الدكتور حداد.

خلل ظاهر

من جانبه، أوضح عضو مجلس إدارة في غرفة تجارة دمشق لـ«الاقتصادية» أن الركود الاقتصادي الحالي الذي تشهده الأسواق له عدة أسباب، منها التريث في الأسواق للوضع السياسي وخاصة بتشكيل الحكومة الجديدة، وهناك استقراء لما سيحدث إن كانت حكومة انفتاح اقتصادي أم تتبع الطريقة السابقة نفسها، وثاني الأسباب العلاقة بين الدخل والصرف وأصبحت لا تحتمل، فالأسعار تزداد والدخل قليل وبالتالي صار يوجد إحجام عن الشراء، وثالثها: كان من المتوقع انفراج سياسي وسياحي، وفي الفترة الماضية أثر افتتاح المدارس في عملية الإنفاق، فاتجه الإنفاق لحاجات المدارس لكون العلم والتعليم ما زالا أولوية أساسية لدى الشعب السوري، وأيضاً عملية المؤن الموسمية أصبحت تستهلك جزءاً جيداً من الإنفاق، فهناك خلل ظاهر بين الدخل والإنفاق.

قلة حركة الأسواق

تخفيض الأسعار يمكن أن يكون بسبب ثبات سعر الصرف، ولكن السبب المحرك لتخفيضها قلة حركة الأسواق، فبعض التجار والباعة لجؤوا لتخفيض بعض الأسعار بالترافق مع ارتفاع التكاليف، كالكهرباء والمشتقات النفطية والنقل، خشية أن تكون أسعارهم مرتفعة لاسترجاع حجمهم الطبيعي من السوق، ولكن في الواقع تخفيض الإنفاق أدى لتخفيف المبيعات، والتجار يطمعون في وجود قرارات تشجيعية للعمل، ولكن كان العكس في المرحلة الأخيرة عبر قرارات ضبط الضرائب والمداخيل، وبالتالي قللت من الاستثمارات الجديدة وبناء الأعمال إضافة إلى انخفاض بأسعار العقارات وجميع أنشطة المال المستثمر.

دراسة كلف التشغيل

وبرأي عضو إدارة مجلس غرفة دمشق: المتطلبات صعبة جداً لأنه من الجيد أن تكون الأسعار منخفضة، وتوجد حركة سياحية ونشاط تصديري ما يساعد على الإنتاج، ولكن اليوم التصدير مغلق بوجه التجار والعلاقات لم تستعد واقع الاقتصاد الصحيح والتبادل التجاري الصحيح مع دول الجوار والدول العربية وبالتالي تكون مشكلة في الركود، فالمتطلبات تتمثل في الحاجة لدراسة كلف التشغيل من الطاقة والمشغلين ومن النقل، وبالتالي يجب فتح الاستيراد لتأمين المواد الأولية التي نحتاجها في التصنيع، ويجب أن تكون صفرية الضرائب وصفرية الزمن لكون الزمن أهم عامل في الإنتاج الاقتصادي، فيجب تسريعه إن كان في الاستيراد أو في التصنيع أو في التصدير، وإعطاء القروض للمشاريع المنتجة إضافة إلى قوانين مستدامة غير قابلة للتغيير بعد شهرين، كقانون التعامل بالعملة الأجنبية وخاصة للمستثمرين وتسريع الاستيراد عبر المنصة وحرية التسعير للمنتجين.

انخفاض يرافقه نقص بالمبيعات

وأعتقد: أن الركود الذي تشهده الأسواق اليوم لم ينفع بكل أشكاله، فهو بحجم عن استثمارات جديدة، وبالتالي بعض المؤسسات والشركات تلجأ لتخفيف عدد الموظفين والعمال وإنتاجيتها وبالتالي لإغلاقها، وانخفاض الأسعار اليوم في الأسواق لو كان نتيجة قلة التكاليف يجب أن ترافقه زيادة المبيعات في حين نقص المبيعات مؤشر سلبي جداً.

قوانين مستدامة لا تجريبية

وأشار إلى أن الحل يتمثل في تشكل حكومة اقتصادية بوجود اقتصادية فعالة تعتمد على الخبرات العالمية وبقوانين مستدامة لا تجريبية، بل قوانين عالمية صحيحة يجب أن تكون مستدامة ونسير عليها وبالتالي النتائج ستكون مضمونة، وهذا ما يفرض أن نتطلع لحكومة اقتصادية.

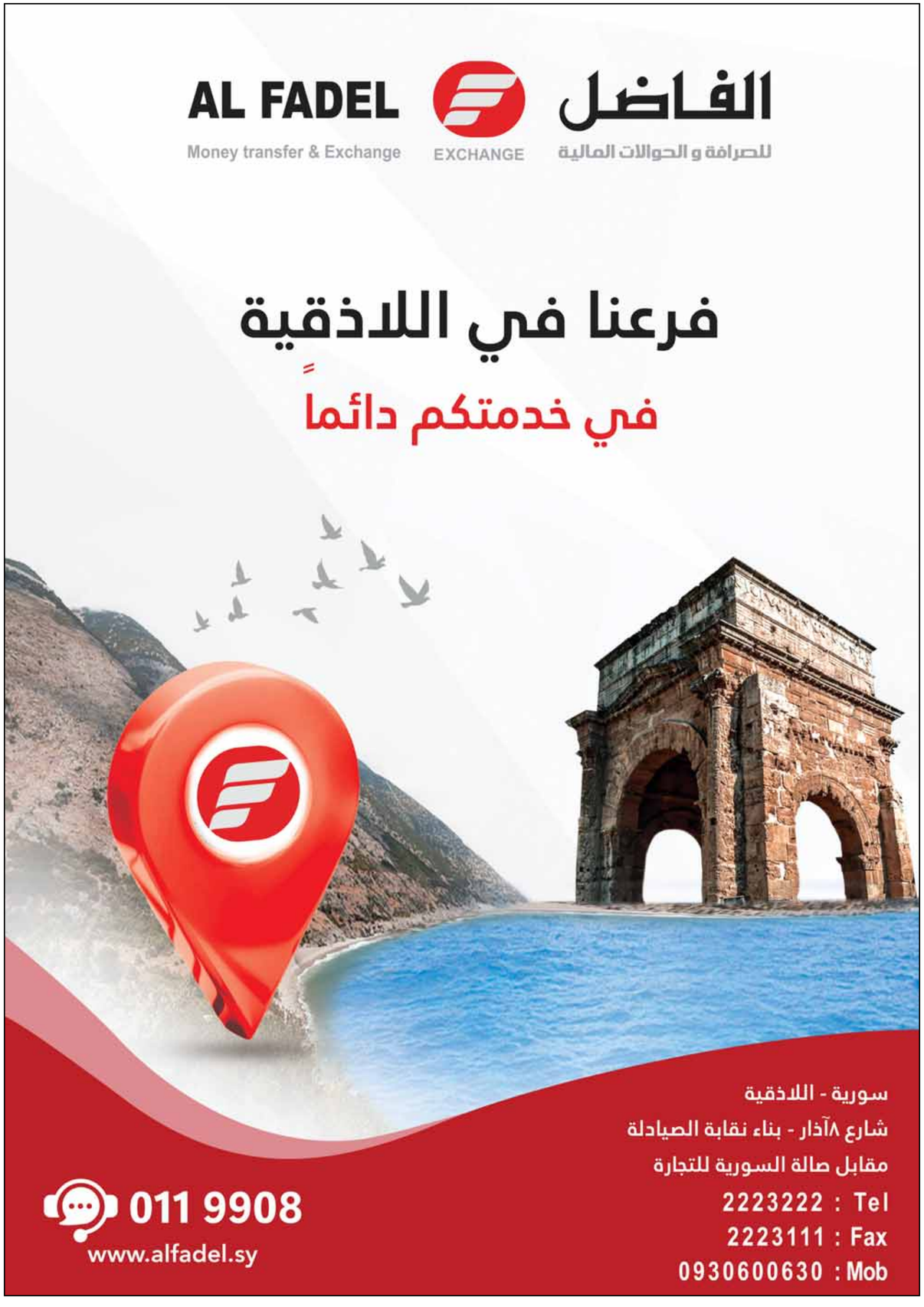

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

نواة انطلاقة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.. خريجو التعليم المهني رواد أعمال بلا عمل!

أي بلد من دون تعليم مهني هو بلا مستقبل.. فالمستقبل اليوم بيد الفنيين

معاون وزير التربية لشؤون التقانة لـ«الاقتصادية»: شاركنا بوضع قانون جديد لتأسيس شركات صغيرة ومتناهية الصغر وهو قيد الصدور

■ بارعة جمعة

تبدأ عادة برأس مال وموارد محدودة، وتمكّن الأفراد من بدء أعمالهم الخاصة، وقد تكون مشاريع جانبية للأفراد أو الطلاب، كما تتجه الأنظار اليوم نحو وضع خطط للتنمية المُستدامة وتمكين الأفراد من النهوض بمشاريع استثمارية صغيرة ومُتناهية الصغر، ترفد الاقتصاد المحلي، وتدمج الكفاءات البشرية بواقع العمل ضمن هيكلية التشاركية والتشبيك، ليبرز دور خريجي التعليم المهني، بما يحملونه من تخصصات ومهارات وخبرات يحتاجها سوق العمل، حلقة مهمة فيها.

واليوم، ضمن أُفق العمل القائم بشكل رئيس على مهن باتت الأكثر إلحاحاً في الطلب من سوق العمل، كانت الدعوة للقيام بمشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، محور اهتمام وحديث سيادة الرئيس بشار الأسد في خطابه الأخير أمام أعضاء مجلس الشعب، ليبدو الأمر المتعلق بخريجي التعليم المهني، الحلقة الأكثر جدلاً من المولين، في مسألة تقديم الضمانات، التي عدها معاون وزير التربية لشؤون التقانة الدكتور المهندس محمود بني المرجة في حواره مع «الاقتصادية»، أكبر العوائق في دفع هؤلاء الشبان، وجعلهم أداة تنمية اقتصادية بخبرات محلية، ومرحلة أولى للتوسع بمشاريع كُبرى، قدم رؤى واقتراحات عصرية ضمن أفق المشكلة والحل.

خبرات محلية

• بدايةً.. ما التوجه الحديث لديكم ضمن تخصص التعليم المهني؟

يعد التعليم المهني بأنه جناح مهم من أجنحة وزارة التربية، من خلال تدريب تقني عالي المستوى، عبر كوادر مختصة مجتمعة بالثانوية المهنية والمعهد التقاني.

لدى الطلبة ثلاث فرص، هي الثانوية المهنية، المعهد التقاني، والكليات التطبيقية بتخصصاتها الخمسة، (ميكاترونيكس، حواسيب، شبكات، نظم طاقة بديلة)، إلى جانب بعض الكليات التي تتوزع في المحافظات الأخرى، تقوم بتدريس اختصاص ميكاترونيكس وتقنيات الإعداد الزراعي.

هذا يبرز دوره في تحريك قاطرة النمو بالبلد، فكل بلد من دون تعليم مهني هو بلد بلا مستقبل، فالمستقبل بيد الفنيين، لأنهم الأقدر على تنفيذ أعمال الصيانة والتطوير والتوسع بكل المنشآت الصناعية والحرف والمهن.

كما بذلت الوزارة جهداً كبيراً، من خلال تأمين فرص عمل كبيرة للخريجين، وذلك بالاتفاق مع غرف التجارة ضمن نظام التعليم المزدوج، لرعاية الطلبة عبر شركات صناعية وتجارية رائدة، تشارك ضمن مجلس الإدارة أيضاً، ليغدوا شركاء حقيقيين في صنع القرار، ليبدو القطاع الخاص الأكثر سرعة ومرونة ضمن هذا المجال.

وجود مثل هذه الشركات يسمح بدخول الطلبة والمشاركة بالعمل وفق خطط إنتاج ومعدات حديثة بشكل أكبر، كما من الممكن اختيار المتميزين منهم والاحتفاظ بهم ضمنها.

استقطاب الخريجين

• ما فرص الخريج داخل البلاد؟ وهل من خطط للاحتفاظ بهم؟

محاولات عدة من أصحاب المعامل خارج البلاد لاستقطاب الخريجين، ما بعد فرصة ثمينة لهم، وخسارة للوطن، حيث إن الالتزام من قبلهم أكبر، بتوفير ضمانات عمل، ورواتب عالية، ما يشكل عامل جذب لهم.

من ناحية فرص أخرى

قامت الوزارة بالتشاركية مع بعض الشركات الرائدة بتأمين ورشات تدريب مشتركة، عبر التعليم المزدوج لمهن الأحذية والألبسة وصناعة الخزانات، بما يضمن فرصة عمل لدى الطلاب، وفق منظور احتياجات السوق المحلية.

وما لمسناه ضمن خطاب سيادة الرئيس بشار الأسد أمام أعضاء مجلس الشعب هو التركيز على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، بتشكيلها فترة نمو لتحريك الاقتصاد مستقبلاً، لكونها لا تحتاج رأسمال كبيراً، كما أن الخبرات المحلية متوافرة، وهو ما قامت بترجمته الحكومة عبر تقديم بعض القروض، كما أنها فرص جديدة وفق مفهوم الشركات المتعددة والشركات الأسرية أو التابعة لعدة أشخاص، نظراً لأنه في حال نجاح أي شركة، ستتوسع وتنجح أكثر، والأمثلة كثيرة.

التشبيك مع الجهات الأخرى

• هل تم التواصل والتعاون بين الوزارة والجهات التابعة لهذه المشاريع؟

الموضوع لا يرتبط بوزارة التربية وحدها، فاليوم نتكلم عن تمويل يرتبط بوزارتي الاقتصاد والمالية، كما أن الاتصالات متبادلة بين هذه الوزارات، إضافة إلى اجتماعات شبه دورية مع الجهات الوصائية، وقد جرى منذ فترة القيام بتوصيف للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ووضع (كود) سوري لها، ساهمت به وزارة التربية بشكل فعال، وقريباً سيتم إصدار قانون بهذا الخصوص تحت مسمى (قانون تأسيس شركات صغيرة ومتناهية الصغر). يضمن هذا القانون وضعاً قانونياً جيداً لهذه الشركات، كما أنه ينظم العلاقة بين الشركاء أنفسهم، وبين الشركاء والجهات المُفرضة، كما أن الأولوية بهذه المشاريع لخريجي التعليم المهني، طالما أن المشروع إنتاجي يتعلق بإحدى المهن، كما أن شرط الترخيص للمشروع أن يكون الخريج حائزاً شهادة تعليم مهني (ثانوية صناعية أو معهد صناعي أو جامعة).

هذا النوع من التخصص، يساهم ببناء شركات ذات سمعة جيدة ومنتجات بجودة عالية، حيث إن ضمان الجودة، يضمن استمرارية العمل، كما أن المنافسة اليوم ليس بالسعر، فليس كل شيء رخيصاً قابلاً للشراء.

هنا فقط، وضمن هذا القانون، سيتم التركيز دوماً على إظهار شركات ذات مصداقية، هذا العرف وهذا الهدف يتم ضبطه وضمانه عبر تقديم مصداقية واضحة، وقد قدمت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع جهات وصائية هذا الأمر، لإصدار القانون وهو قيد الصدور، وبانتظار الموافقات اللازمة له.

دور الدولة

كانت وما زالت الدولة الداعم المطلق للتعليم المهني، واليوم تتوجه الأغلبية إليه، ما يضطر صاحب الشهادات العليا أحياناً تعلم مهنة، وانتظار فرصة عمل في القطاع الخاص (صناعة وتجارة).

دعم الحكومة عزز مصداقية التعليم المهني، واليوم نعمل على رفد كوادرنا من الفنيين والتقنيين، لكون هذا النوع من التدريس يتطلب مهارات خاصة، لا تتوافر لدى أصحاب الشهادات، تتوافر لدى خريج معهد، لذا نعمل على جذبهم بزيادة الرواتب وفرص العمل الإنتاجية، كما ساعد صدور القانون رقم ٣٨ عام ٢٠٢١ ومن ثم صدور اللائحة التنفيذية له بعد عام، بإتاحة الفرصة لتحويل الثانويات المهنية والمعاهد التقنية إلى مراكز إنتاجية.

الأكثر حاجة

• كيف يجري رصد توجهات سوق العمل من قبلكم؟

جرى التنسيق مع مرصد سوق العمل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لتحديد المهن المطلوبة، كما يتم التنسيق مع غرف التجارة والصناعة، التي تعلن عن فرص عمل عبر صفحاتها، لعدم وجود تعليم مهني خاص واقتصاره على العام، ما يدفعنا للتخطيط بتوجيه التخصص واستحداثها وفق المهن المطلوبة لسوق العمل.

وتتركز المهن المطلوبة اليوم حول (الحاسبات، البرمجة، مهن ميكاترونيكس، صيانة تجهيزات طبية، مهن نجارة، مكنات cnc وآليات cnc، ومهن صناعة الألبسة).

تتوسع بشكل دائم ودوري

• هل من خطط لتوسيع مروحة التخصصات من قبلكم؟

افتتحنا العام الماضي صناعة الجلديات، وهذا العام تم إدخال مهنة الطاقة الشمسية ضمن ستة مراكز بتقنيات الطاقة الشمسية، إضافة لإدخال مهنة التقنيات الكهربائية في الصف الحادي عشر، وتوجه الكثير من الطلاب لدراسة نظم الطاقة الشمسية.

كما تشمل دراسة تقنيات الطاقة البديلة (طاقة الرياح، الأمواج، الحرارة الجوفية والكتلة الحيوية)، أما مهنة الطاقة الكهربائية، فتشمل نظم الطاقة الشمسية (ألواح الفوتوفولتيك، وتحديد نوعية البطاريات وتركيبها) فقط، إلى جانب إحداث مهنة صناعة البلاستيك هذا العام أيضاً بالتشاركية مع شركة (البشير) الرائدة، التي قدمت بدورها تجهيزات كبيرة (مكنات حقن ونفخ وفرامات)، فأصبح لدينا خط إنتاج، والمنتجات سيتم استخدامها في تطوير ودعم المعهد الثاني بحمص لصناعة المنظفات، بتوفير العبوات البلاستيكية للمعهد، التي كانت تعوق تطوره سابقاً، في وقت لم ينجح اختصاص (شيف شرقي)، الذي تم إحداثه العام الماضي، لضعف التعاون من وزارة السياحة، على حين البحث جارٍ عن المهن الأخرى.

دور رجال الأعمال

يتم التواصل من رجال أعمال مع الوزارة، لمعرفتهم الخبرات الموجودة لدينا، يطلبون مساعدة من الفنيين بالنجارة والكهرباء والإلكترون، ما يؤكد لنا أن المشكلة اليوم ليست بالخطط والتمويل، بل بنقص اليد العاملة.

كما تبرز أمامنا عدة خيارات في المجال التجاري، عبر دورات ريادة أعمال، واستضافة خبراء من غرف التجارة والصناعة لتدريبهم وفق دورات (TOT) بمجال الريادة، ونقطة الانطلاق بإنشاء مشروع جديد والبحث عن فكرة جديدة وتسويقها أيضاً، وهذا الأمر ينسحب على محافظات أخرى ونعمل على استمرارية توسيعه.

دور البنوك

• هل من خطوات جادة تقوم بها الوزارة لتقليل تعثر قيام الخريجين بهذه المشاريع؟

ينتهي دور التربية عند تخرج الطالب، ليبرز هنا دور البنوك، التي ما زالت تطالب الخريج بضمانات عقارية وغيرها، ما يؤدي لنزوح الخريجين، وهو أن دل على شيء فهو ضعف التفكير البعيد المدى من قبلهم.

كما أن قرض بمبلغ ١٥ مليوناً لا يفتح مشروعاً، أما مبلغ ١٠٠ مليون فهو رقم كبير بالنسبة للبنك، لكون هذه الأموال هي ودائع للمتعاملين معه، هنا يأتي دور الدولة بصفتها الضامن الوحيد للخريج، ومساعدته على البدء بمشروعه، وفي حال تعثره، تقوم الدولة ببيع المشروع لمستثمر أكثر خبرة، يديره عبر مجالس إدارة تضمن نجاحه، ويساهم بذلك مكاتب وشركات متخصصة ومندوبون من غرف التجارة والصناعة.

تمكنا من إدخال 22 روبوتاً ولدينا 25 مهنة حتى اليوم ضمن متطلبات سوق العمل

الغاية ليس ترميم الفشل، بل النهوض بمشروع وإنتاج جيد، ما يتطلب من وزارة الصناعة تأسيس جهات جديدة لدعم هذه المشاريع، ومناقشة احتمالات الفشل، التي قد تكون نتيجة ضعف المواد الأولية، مع النظر لواقع الضرائب، التي يجب أن يعفى منها المشروع لمدة ٥ سنوات فترة التأسيس والتسديد للبنك.

هنا تكون المسؤولية مشتركة بين وزارات الصناعة والتجارة والتعليم العالي والمالية والتربية والبنوك بشكل رئيس، لكونها المسؤولة عن التمويل، ولا تزال كل العروض بما فيها مصرف التمويل الأصغر، تشترط ضمانات عقارية.

كما أن تصميم منشأة متناهية الصغر يتطلب رأسمال، فلمَ لا نلجأ لتجزئة العمل بين عدة شركات، وفتح المجال لها للعمل، من بينها شركة تسويق للمنتج إضافة لشركة ضمانة الجودة، تكون مدعومة من مراكز اختبارات صناعية من كل الوزارات المعنية.

أسباب التعثر

حتى يومنا هذا، نعاني من التعثر بربط الخريجين بمشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، لفقداننا التشاركية والعمل بعقلية «الأنا»، لذا يجب على المسؤولين العمل بعقلية التشاركية، وما نسعى إليه هي ودائع للمتعاملين معه، هنا يأتي دور الدولة بصفتها الضامن الوحيد للخريج، ومساعدته على البدء بمشروعه، وفي حال تعثره، تقوم الدولة ببيع المشروع لمستثمر أكثر خبرة، يديره عبر مجالس إدارة تضمن نجاحه، ويساهم بذلك مكاتب وشركات متخصصة ومندوبون من غرف التجارة والصناعة.

دور المجتمع المحلي

• هل من مبادرات تذكر من المجالس المحلية لدعم خريجي التعليم المهني بتأسيس هذه المشاريع؟

على المجتمع اعتبار كل خريج بمنزلة ابنه بداية، لأنه طالما أن العامل لم يشعر باستقرار لن تتطور الإنتاجية، وعدم سرقة الخريج في العمل من اليوم الأول، عبر توقيع عقد معه وتقديم ضمانات للتأمين الصحي له وإعطائه حقه كاملاً.

أما عن دور مجالس الإدارة المحلية، فهي لم تبادر حتى اللحظة، كما أنها وفي محاولة سابقة بإحدى المحافظات، تم التواصل بين أحد المجالس ومدرسة للتعليم المهني، لتخديم الحديقة بسور، إلا أنهم تهربوا من إسناد مهمة تصنيع المقاعد، بإعطائها لمستثمر آخر، لوجود منافع متبادلة بينهم.

كما تمثل الإدارة المحلية جهة أساسية لنجاح أو إخفاق أي مشروع، وما زلنا حتى اليوم نعاني من الترخيص لأي منشأة، فهو أمر صعب للغاية، عدا تحديدها لمناطق معينة لوجود المنشأة، قد تكون غير مخدمة وبعيدة وتحمل الخريج نفقات كبيرة ليس بوسعه تحملها.

والمطلوب اليوم تخديم المنطقة المحددة لمشروع صغير أو متناهي الصغر، فلا يجوز وضعها بالمدن الصناعية، بل يجب أن تكون بين الناس والأسواق، كما يجب على الإدارة المحلية أن تؤسس مناطق تخدم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، التي يتطلب قيامها مناطق قابلة للحياة، في حين لا تزال الإدارة المحلية تفكر بمشاريع تحقق لها أرباحاً فورية، ولا تفكر بعيداً للمستقبل، ما حول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي بدائي بدلاً من إنتاجي.

تدعيم التخصصات

• ما الخطوات المتقدمة بمجال التعليم المهني لديكم؟

ما قمنا به هو إدخال التعليم المهني ضمن مسابقة الأولمبياد الوطني السوري للروبوتية، كما أسسنا قرابة ٢٢ مركز روبوتيك، إلى جانب استقدام ٢٢ مخبر روبوتيك، لتخديم الطلاب بمجال تقانات الحاسوب المعلوماتية، إضافة إلى تدريب مجموعة من الأساتذة بدورات تخصصية في هيئة التميز والإبداع.

كما أنه ليس بالضرورة أن تنتج هذه المشروعات سلسلة متكاملة من الإنتاج، فمثلاً بالصين يشترك ٢٧ شركة أسرية بمنتج واحد، وهنا علينا تطبيق النظرية الصينية المتمثلة بالمشاريع الأسرية، لتنفيذ هذه المشاريع، لأنها أكثر نجاعة.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

كفاءة الرّقابة الدّاخلية (٢)
أين هي في سورية؟

كنا قد تحدثنا في زاوية عدد الاقتصادية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٠١ حول أهمية عمل الرقابة والتدقيق الداخلي في المؤسسات والشركات كافة، وبإسقاط ما جرى ذكره على الرقابة والتدقيق الذي يتم على القطاع العام في سورية، نجد أن المكلف بهذه المهمة كلّ من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، فالهيئة أُسست بموجب القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٨١ والذي اعتبرها هيئة رقابية مستقلة مرتبطة برئيس مجلس الوزراء بغية تطوير العمل الإداري وحماية المال العام وتسهيل الخدمات للمواطنين، إضافة إلى دورها بالرقابة والتفتيش لدى الهيئات المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون المذكور، بما فيها الوزارات والإدارات، البلديات والمؤسسات والشركات العامة، مديريات الأوقاف ووحدات الإدارة المحلية، إضافة إلى المؤسسات والمنشآت الخاصة التي لها علاقة أو تأثير في التربية والصحة العامة، وأي جهة تقوم الدولة بمنحها قروضاً وسلفاً، على حين أُحدث الجهاز المركزي للرقابة المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٣ والمكلف بمراقبة الحسابات في مختلف أجهزة الدولة وبكل المهام الموكلة إليه ذات الصيغة المالية الواردة في متن المادة رقم ٤ من المرسوم آنف الذكر.

من حيث المبدأ، فإن استقلالية الهيئة وتحرر المراقبين والمفتشين فيها من أي ظروف تهدد قيامهم بمهامهم بمسؤولية على نحو غير متحيز هما أمر بالغ الأهمية خاصة مع صلاحية رفع تقاريرها لرئيس مجلس الوزراء، وهذا يُحاكي روح المعيار رقم ١١٠٠ من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الذي حمل عنوان الاستقلالية والموضوعية، وهنا تتبادر لنا مجموعة من الاستفسارات:

هل التبعية لرئيس مجلس الوزراء هي إدارية هيكلية في آن واحد؟

هل يؤخذ بتقارير الهيئة ونتائجها النهائية المتضمنة الملاحظات والانحرافات المكتشفة؟ ومن الجهة التي تقوم بدراستها؟

هل يُعمل على تصحيح الملاحظات الواردة في هذه التقارير؟ ومن يتتبع نتائج هذا التصحيح؟

هل تجري إحالة المخطئين أو الفاسدين لإجراءات إدارية تبدأ من التنبيه إلى الإنذار وصولاً للتحقيق وتطبيق الإجراءات القانونية بحقهم؟ أم إن هذه التقارير تبقى مجرد (بريستيج) رقابي لا أكثر ولا أقل؟

ما يدفعنا لهذه التساؤلات هو غموض عمل هذه الجهات الرقابية، أو لنقل عدم وضوح آلية عملها وفعاليتها نتيجة عدم ظهور نتائج هذا العمل على أرض الواقع للمواطن الذي يشكو مراراً وتكراراً غياب الرقابة والمحاسبة، فمثلاً لم نسمع يوماً ما عن تقرير تفتيشي يحاكي سلامة أو عدم سلامة استثمار بعض الأموال (المباني) الأراضي التابعة لبعض الوزارات أو المؤسسات العامة سوى الحديث الدائر مؤخراً حول ذلك، أو من خلال تقرير تفتيشي حول الجهات التي تقرضها الدولة أو تمنحها سلفاً كمؤسسة السورية للتجارة مثلاً، إلخ، بينما الواقع يقول بوجود الكثير من الانحرافات والتجاوزات الخاصة بذلك وغيرها الكثير.

كما أن هناك الكثير من الأمثلة عن إحساس المواطن بقصور عمل الهيئة في بعض الوزارات والمؤسسات وحتى في المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بالتربية والصحة يطول الحديث عنها.

ولعل ما ورد في المادة /٤/ من قانون تأسيس الهيئة لهو محل استغراب كبير، حيث نصت على ما يلي:

(تحدث في كل وزارة أو إدارة أو مؤسسة أو شركة أو منشأة أو هيئة عامة أو وحدة إدارية أجهزة للرقابة الداخلية تتبع الجهة الإدارية، ويعين المراقبون العاملون فيها من الوزراء بناء على اقتراح رئيس الهيئة)، وهنا نسأل: هل هذا الإجراء سليم؟ وهل تبعية هذه الأجهزة للجهة الإدارية التي تعمل فيها تمنحها استقلالية وموضوعية في عملها ورفع تقاريرها؟ أم إنه من الأهمية بمكان أن تكون تبعية هؤلاء المراقبين نفسها بما يضمن استقلاليتهم تماماً عن الجهة الإدارية التي يعملون فيها ويدققون على أعمالها.. وبالوقت نفسه فإن قيام الجهة الإدارية باستعراض المهام الموكلة لوحدات الرقابة والتدقيق هو أمر مفيد في حال ركز على تطوير العمل الرقابي وتفعيل التقارير التي ترفع إلى مجالس الإدارات والعمل بموجبها كما هو الحال في المؤسسات المالية كالمصارف العامة مثلاً، كما حصل في اجتماع السيد وزير المالية د. كنان ياغي مع مديري الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في المصارف العامة منذ بضعة شهور، والذي كان خبراً نادراً إلى حد ما في أخبار وزاراتنا ومؤسساتنا، ولاسيما أنه تناول كيفية معالجة أي خلل في التقارير الصادرة من هذه الدوائر لمجالس إداراتها، ومناقشة الصعوبات التي تعترض العمل الرقابي في المصارف العامة والمقترحات المطلوبة لتطويره.

إن اجتماعات كهذه وما يترتب عليها من زيادة أولوية العمل الرقابي كأداة تقييم العمل في المؤسسة أو الشركة ستسهم بلا شك بتطوير منظومة العمل الرقابي كله، على أن يُتابع بخطوات حثيثة متواصلة من خلال إشراك الخبراء المستقلين في هذا المجال لتلافي أي صعوبات تكتنف العمل الرقابي، والأخذ بجميع الملاحظات والتوصيات الصادرة عن إدارتي الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي على محمل الجد والتنفيذ الفوري لها للارتقاء بواقع القطاع العام والخاص وزيادة ريادتهما كدعائم فترة التعافي الاقتصادي المبكر الذي يجب العمل عليه بشكل حثيث.

■ د. علي محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

كيف نجعل من الاقتصاد السوري اليوم اقتصاداً حيوياً؟

توفير البنى التحتية اللازمة وأولها الاتصالات وشفافية التعاملات ومكافحة الفساد

أكاديميون لـ«الاقتصادية»: البدء من الإنتاج الزراعي والصناعي وتحديد هوية الاقتصاد

■ أمير حقوق

لا شك أن الاقتصاد يعتبر عصب الدولة وشريانها المغذي، وهو الوجه الأساسي والمكمل للسياسة، لذلك تتجه الدول المتقدمة والمتطورة لإنعاش اقتصادها وتحسينه لتحقيق الريادة الاقتصادية وتحقيق قفزات اقتصادية عظيمة الأهمية، الأمر الذي يتيح لها التحكم بالسياسات التي تريدها.

وفي سورية، منذ اندلاع الأزمة تراجعت مستويات ومؤشرات الاقتصاد بشكل مضاعف، وأصبح الأزمات الاقتصادية المتتابعة تسهم في شل عجلة دوران، الأمر الذي يتطلب اليوم الأخذ على محمل الجد رسم خريطة اقتصادية تساهم بتعافيه وتحسنه، ليصبح اقتصاداً حيوياً مهماً يساهم بإعادة دوران عجلة الاقتصاد بكل قطاعاته وفئاته وأهمها الإنتاج.

قراءة اقتصادية

عند الحديث عن الاقتصاد السوري اليوم وتوصيفه، يجب أن نأخذ بالحسبان نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى هي واقع الاقتصاد السوري من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١١، والنقطة الثانية هي واقع الاقتصاد بعد الحرب على سورية، فضمن هذا الإطار الذي يعتمد منهج المقارنة يتبين أن الاقتصاد السوري حقق قفزات نوعية في مجال المؤشرات الاقتصادية قبل الحرب على سورية ومعدل النمو في الخطتين الخمسية التاسعة والعاشرة كان بشكل متوسط، ومعدل التضخم في سورية كان من أدنى المعدلات في العالم وكذلك معدل البطالة، وسعر الصرف كان ثابتاً ويقدر بـ٤٧ ليرة سورية، وحققت الاكتفاء الذاتي في الكثير من المنتجات الزراعية والصناعية، والعديد من المنظمات حينها قالت إن سورية ستنطلق من الاقتصادات النامية إلى الاقتصادات الناشئة، وجميع المؤشرات كانت إيجابية ومتطورة ولم تكن هناك فجوة تسويقية عبر المحروقات وغيرها، أما بعد الحرب، فجميع المؤشرات تحولت لمؤشرات سلبية وبالتالي ارتفع معدل البطالة وأيضاً معدل التضخم، وزادت كمية المستوردات، وتولد عجز كبير في الموازنة، وفق توصيف الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين والخبير الاقتصادي الدكتور حيان سلمان، أثناء حواره مع «الاقتصادية».

النهج الأفضل

وحسب الدكتور سلمان: في العام ٢٠٠٥ اختير نهج اقتصاد السوق الاجتماعي والحقيقة أنه النهج الأفضل، وهو النهج الذي نستطيع أن نلخصه في عدة كلمات وهي: «حرية الأسواق مع توفر العدالة الاجتماعية»، والعدالة هنا لا تعني المساواة على الإطلاق، لذلك إذا أردنا أن نوصف اقتصاد السوق الحالي فهو «اقتصاد حرب» والاعتداءات تكون دائماً على المواقع الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وهذا يكلف كثيراً الموازنة السورية إضافة إلى محاولات تعديل الحكومة بعض القرارات مثل إلغاء الدعم ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأمل من الحكومة الجديدة أن تقدم حلولاً تربط بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وفق بدايتها البحث عن المزايا المتاحة وتحويلها لمزايا تنافسية وخاصة لأن سورية تمتلك مقومات كبيرة في مجال الزراعة والصناعة، وأن نرفع شعاراً هو تحسين رؤوس المربع الاقتصادي، وأقصد بها أولاً زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحويل الموارد إلى إيرادات عبر الكفاءة الاقتصادية وتحسين الاستغلال لها، وثانياً بشكل تلقائي ينتج زيادة معدل متوسط دخل الفرد، وعندما يتحقق هذان الأمران نصل إلى مؤشرين آخرين هما نقص معدل البطالة ونقص معدل التضخم، وكل هذه الأمور يجب أن تترجم بخرائط اقتصادية، والآن يجب أن ننطلق من باب زيادة الكفاءة، والكفاءة تتجلى في أربع كلمات وهي: «الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة».

د. سلمان: مخرجات الزراعة مدخلات للصناعة

د. ميا: تشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية

حيوية الاقتصاد تبدأ من الإنتاج

في الحقيقة إن حيوية الاقتصاد السوري تعتمد على تفعيل الدورة الاقتصادية، والدورة الاقتصادية تبدأ بالإنتاج، وبهذا فإن القضية الأساسية هي تفعيل مواقع الإنتاج وهنا يجب أن يكون المقترح هو أن تكون مخرجات الزراعة مدخلات للصناعة، نقوم بتصنيعها، وكما معروف إن القيمة المضافة والربحية الوطنية والخاصة تتحقق في المراحل الأخيرة من العملية الإنتاجية، ومن ثم تتحول مخرجات الصناعة من أسمدة ومبيدات ومحركات وجرارات مدخلات للزراعة، وهذا يتمحور حول التشبيك بين قطاعي الزراعة والصناعة وتقوية العلاقات بينهما سواء كانت علاقات عمودية أم علاقات أفقية، وبالتالي القيمة المضافة هي التي تحسن النوعية والتي تزيد من قدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، بحسب الدكتور سلمان.

تتحول لحكومة تنموية

وتابع شارحاً: قبل الحرب، كانت سورية تنتج ٣٨٥ ألف برميل نفط، وبعد الحرب تحولت لـ٢٠ ألف برميل نفط، وإنتاج القمح كان أكثر من ٤.٥ ملايين طن أما الآن فتراجع لحدود مليون طن أو أقل، وبالتالي لا بد لنا من الاعتماد على الموارد، هذا يتطلب وضع خرائط استثمارية توضع من كل مكونات الشعب السوري بقطاعيه الحكومي والخاص، وأن تتحول الحكومة القادمة لحكومة تنموية بدلاً من أنها حكومة وصائية، وأن نتعامل بمنظومة من التحليل الاقتصادي ودراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية لتكون الرؤية واضحة ومن ثم نختار المنهج الاقتصادي الذي يناسبنا.

آثار حيوية الاقتصاد

واعتبر الدكتور سلمان أنه عندما نصل إلى الاقتصاد الحيوي، هذا سيؤدي إلى تحسين البنية الاقتصادية من خلال تقليل الآفات الاجتماعية كالبطالة والتضخم، وعندها بشكل تلقائي سيتحسن المستوى المعيشي وستقل الفجوة التسويقية بين العرض الكلي، والطلب الكلي والدليل على ذلك لم نشهد قبل الحرب الطوابير الكبيرة على محطات الوقود والأفران، لذلك يجب أن تكون الرؤية واقعية، وحين ينخفض معدل البطالة سيقل معدل الإعانة وبالتالي يتحسن المستوى المعيشي ويزداد متوسط الدخل للفرد، وبهذا يتم التحكم أو المرونة في خلق الكتلة النقدية، وبانخفاض معدل التضخم ستتراجع الأسعار، وتتراجع كمية المستوردات، وهذا يتطلب تحسين مناخ الاستثمار لنكون قادرين على عودة المستثمرين السوريين من الخارج، وهذه الطريقة اعتمدت في كثير من الدول ومازالت تعتمد في الصين وروسيا، وبالتالي كل المؤشرات ستتحسن وتصبح إيجابية عند تحقيق حيوية الاقتصاد السوري من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفي مقدمتها الموارد البشرية التي تعرضت لكثير من التهميش من خلال الإجراءات التي قد تكون خاطئة، وبالتالي الإبداع لا يتوقف عند سن معين، فيجب التشبيك بين الخبرة المتضمة إلى السوق من جهة وبين الخبرة التي تعتبر خميرة التطور.

من بلد منتج لبلد مستورد

بدوره، أوضح عميد كلية الاقتصاد بجامعة تشرين سابقاً الدكتور علي ميا لـ«الاقتصادية» أن الاقتصاد السوري يعد اقتصاداً متنوعاً ومتعدد الموارد، وهو اقتصاد تعددي يعمل فيه القطاع الخاص والمشترك جنباً إلى جنب وبالمزايا والتسهيلات نفسها مع القطاع العام، وقد شهد الاقتصاد السوري منذ فترة التسعينيات وحتى عام ٢٠١١ نمواً كبيراً، وبعد ذلك لم تتوفر حتى الآن أي معلومات رسمية دقيقة عن الناتج القومي المحلي، ولكن بعد اندلاع الحرب الكونية الإرهابية التي مازالت تشن علينا منذ عام ٢٠١١ وحتى تاريخه تأثر الاقتصاد السوري بشدة نتيجة العقوبات الاقتصادية والأعمال التخريبية الإرهابية، فقد دمرت معظم البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وهدمت قدراتنا الإنتاجية في الزراعة والصناعة والسياحة والنفط والغاز وبالتالي تحولت سورية من بلد منتج إلى بلد مستورد، فقد مزايا إستراتيجية من بينها الاكتفاء الذاتي من القمح، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد في حالة ركود وانكماش وساد ركود تضخمي كبير من أهم أسبابه تراجع الإنتاج وانهيار قيمة الليرة السورية أمام العملات الصعبة، وتحول الاقتصاد من اقتصاد اشتراكي موجه إلى اقتصاد احتكاري مشوه تسوده الفوضى والتخبط وفلتان الأسعار وهذا هو أمر طبيعي يحدث في معظم الاقتصادات العالمية أثناء الحروب والأزمات.

متطلبات اقتصاد اليوم

وما دام الاقتصاد السوري اقتصاداً متعدداً ومتنوعاً نسبياً فإنه من الممكن تعافيه وخاصة بعد بدء الأزمة بالانحسار رويداً رويداً، من خلال قيام المعنيين وأصحاب القرار بوضع خطط وإستراتيجيات جديدة واتباع سياسات واضحة في تحديد هوية الاقتصاد السوري الأمر الذي يشكل ارتياحاً كبيراً لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ولاسيما أن اقتصادنا الوطني يمتلك فرصاً استثمارية ضخمة في كل المجالات والقطاعات، وبغية إعادة تنشيط الاقتصاد ينبغي القيام بالإجراءات الآتية لإعادة الأموال المهاجرة وتنمية الاقتصاد، وتتمثل في: تحديد هوية الاقتصاد السوري وتحريره من كل قيود حركة الأموال والبضائع، والكشف عن مصدر الأموال واعتماده في العمل على آليات السوق الموجه لمصلحة كفاءة الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وحمايتهم من الفقر، ولاسيما أن ٨٠ بالمئة من المواطنين أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر، ثانياً: تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية لتوفير مناخ استثماري مناسب ومستقر لأنه هو الأهم في حسابات أي مستثمر محلي أو اجنبي، ثالثاً: إلغاء قرار تجريم التعامل بالدولار وإلغاء الاحتكار في إجازات الاستيراد والتصدير وتخفيض أسعار حوامل الطاقة ومنح المستثمرين التسهيلات والامتيازات والاعفاءات من الضرائب والرسوم.. إلخ، وأخيراً: توفير البنى التحتية اللازمة للاقتصاد الحيوي الجديد مثل تطوير قطاع الاتصالات والنت وغيرها، وتوفير الشفافية في التعاملات التجارية والمالية ومكافحة الاحتكار وكل أشكال الفساد لأنه يضعف مصداقية الدولة، وفقاً للدكتور ميا.

آلية التحول لاقتصاد حيوي

وبما أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد متعدد ومتنوع ويتكون ناتجه القومي الإجمالي من قطاعات كثيرة من أبرزها الزراعة والصناعات التحويلية والاستخراجية الواعدة في مجالات النفط والغاز والفوسفات والكروم... إلخ، بالإضافة إلى السياحة والتجارة والبناء والتأمين والاتصالات وغيرها، ولتحويل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد حيوي ينبغي القيام بما يلي، بداية: توفير البنى التحتية اللازمة للاقتصاد الحيوي الجديد، مثل تطوير قطاع الاتصالات والطرق وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتشجيع الإبداع والابتكار في العلوم البيولوجية لخلق النشاط والمنفعة وتحسين مستوى دخل الأفراد، ثانياً: الاهتمام بالزراعة والصناعة وتأمين مستلزمات الإنتاج وتصنيع مدخلاتها ومخرجاتها لتحقيق القيمة المضافة وزيادة الإنتاج وتأمين الأمن الغذائي والاجتماعي، ثالثاً: تشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية وضمان الاستثمار الأمثل الثروات الوطنية المكتشفة حديثاً، وتحقيق التنمية المستدامة، وأخيراً: وضع إستراتيجية لتطوير ممارسات الاقتصاد الحيوي ودمجه بالتكنولوجيا لضمان خلق فرص استثمارية جديدة للسكان من خلال الاستثمار بالطبيعة الكلاسيكية وضمان الحفاظ على البيئة النظيفة والتكنولوجيا المتطورة، حسب رؤية الدكتور ميا.

آثار ونتائج

ويرى الدكتور ميا أن تحقيق الاقتصاد الحيوي يخلق فرص عمل جديدة تسهم في امتصاص جزء كبير من البطالة الناجمة عن مخلفات الأزمة، والاستثمار الأمثل للموارد الوطنية الجديدة من خلال الاعتماد على الذات بإدارة وطنية قطاع عام وخاص ومشترك، الأمر الذي يساهم في زيادة الناتج القومي وتنمية الصادرات والإقلال من الواردات ما يسهم في تقوية الاقتصاد الوطني، ويسهم في استثمار المواد المتعطلة وغير المستثمرة، الأمر الذي يسهم زيادة الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال إيجادها للكثير من فرص العمل الجديدة.

إشراقات

النقود تاريخياً (٢/١)

يُعد النقد واحداً من أهم منجزات الحضارة البشرية، لكونه أسهم في تسهيل التبادل، وبالتالي في تسهيل الاستهلاك وتسريع عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وزيادته.

وقد ازداد دور النقود وأثرها اليوم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تم تطوير النقود الخطية وبطاقات الاعتماد والنقود الالكترونية، وبالتالي فإن النقد ليس عنصراً اقتصادياً وتبادلياً محايداً، بل هو متغير يؤثر في حجم التشغيل والدخل ومستوى المعيشة، لذا لا يمكن اليوم تصور أي اقتصاد من دون النقود، التي إضافة إلى ما ورد آنفاً، تلعب الدور الحاسم في تحديد القيم ضمن الحدود الوطنية ودوراً مهماً في تحديد العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات الخارجية، علماً أن الحاجة إلى التبادل وتطوره، بدءاً من المقايضة بالسلع، مروراً بالمعادن والبنكنوت، وانتهاءً بالنقد الالكتروني.

وشهدت البشرية النقود الأولى (سنة ٣٥٠٠ ق م) عندما انبثقت بأشكالها الأولية من رحم الحضارة السومرية في بلاد ما بين النهرين، بعد مراحل عديدة ومتراكمة ومديدة من التطور المادي الذي وصلت إليه شعوب هذه الحضارة وبعد أن أبدعت بفنون الزراعة بشقيها النباتي والحيواني والإنتاج الحرفي والمهني وظهر فيها التقسيم الاجتماعي الأول للعمل بانفصال الزراعة عن الصيد وتربية الحيوانات، ومن ثم التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل بانفصال الحرفة عن الزراعة بعد اكتشاف النار واستخدام النحاس والحديد وتطور صناعة الأدوات والمعدات المعدنية واتساع قطاع الإنتاج المهني والحرفي، الأمر الذي ساهم في زيادة الإنتاج وظهور الفائض السلعي الذي تم تبادله بين المشاعات والقبائل المتجاورة بدءاً بمقايضة سلع بسلع، وانتهاءً (آنذاك) بالتبادل باستخدام السبائك والنقود المعدنية.

بعدها، جاءت الحضارات الأخرى في بلاد المشرق كالبابلية والآشورية والكنعانية التي ورثت التعامل النقدي من السومريين، فطورت المسكوكات.

لاحقاً، في (سنة ٦٠٠ ق م)، أي بعد نحو (٢٩٠٠ سنة)، شهدت مملكة ليديا إحدى ممالك الأقوام اليونانية أول سك للنقود بعد أن تم أخذه عن البابليين، وقامت بسكها بدايةً من معدني الذهب والفضة، كما ورد في كتابات (هيرودوت ٤٨٤–٤٢٥ ق م)، ولاحقاً من معادن أخرى مثل الحديد والنحاس، كما أكد (أرسطو) في كتاباته التي نُشرت في الفترة (٤٨٤–٤٢٥ ق م)، والتي حرّم فيها الربا، وأكد أن الأفراد يقبلون أي عملة تحقق لهم أغراضهم كأن يقبلوا التعامل بالعملة المصنوعة من الحديد والنحاس.

أما بلاد الشام فكانت خاضعة لاحتلال الفرس خلال الفترة (٥٣٨–٣٣٢ ق م)، لذا استخدمت فيها مسكوكات ملك فارس (دارا الأول)، ومنها العملة المسماة بـ(زريق) ونقود أخرى مثل الـ(داريق الذهبي) و(الشاقل الفضي)، حمل بعضها رسماً لبعض ملوك الفرس، مثل (داريوس الأعظم) و(كسرى أنوشروان)، وكانت هذه النقود البديل القسري الذي كان أول من فرضه الملك الفارسي (دارا الأول) لمسكوكات أهل الشام التي كانت تحمل آنذاك لغتهم الآرامية. بعدها مباشرةً، وفي (سنة ٣٣٢ ق م)، وبعد أن أجتاح الرومان بقيادة (الاسكندر المقدوني) بلاد الشام، قام بفرض نقوده الذهبية والفضية والبرونزية والنحاسية التي سكها على الطراز الإغريقي، وكان معظمها يحمل رسمه وعلى رأسه خوذته المشهورة، إلا أن انقسام مملكته بعد موته إلى قسمين تحت حكم قائديه (سلوقس) و(بطليموس)، جلب الاستقرار إلى بلاد الشام التي انضوت تحت حكم (السلوقيين)، الذين قاموا بسك النقود التي غلب على نقوشها أوجه آلهة الإغريق مثل (زيوس) على سبيل المثال.

لاحقاً خضعت بلاد الشام للقسم (البيزنطي) من الإمبراطورية الرومانية التي انقسمت (سنة ٣٩٥ م) إلى (روما) في الغرب و(بيزنطة) في الشرق، ومنع سك النقود فيها وصار حق السك محصوراً بـ(القسطنطينية) و(أنطاكيا)، اللتين سكتا النقود البزنطية التي حملت رسم (الاسكندر المقدوني). وفي القرن الأول قبل الميلاد كانت الأسواق التدمرية تشهد نشاطاً تجارياً مترافقاً مع وجود نشاط موازٍ في الصيرفة وتقديم الخدمات المالية، وكانت النقود الرومانية هي العملة المستخدمة في تدمر، إلا أنها حملت رسم الملكة (زنوبيا).

وبقيت النقود البيزنطية (الذهبية والنحاسية) متداولة في بلاد الشام حتى بعد أن سيطر عليها العرب المسلمون (سنة ٦٢٢ م)، واستمر ذلك حتى عهد الخليفة الأموي (عبد الملك بن مروان)، الذي قرر التحرر من هذا النوع من النقود، فأمر (سنة ٦٩١–٦٩٢م) بضرب الدينار الذهبي الدمشقي، كعملة عربية، الأمر الذي تسبب بحرب مع روما نتيجة محاولة الإمبراطور الروماني عدم الاعتراف بهذه العملة آنذاك.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

هل واقع الاستثمارات والمستثمرين في المدينة الصناعية بحسياء جيد؟

أصحاب مشاريع قيد الإنشاء: الإلزام بعقود المقاولة غير محق ولا مسوغ له

الخليل لـ«الاقتصادية»: 70 بالمئة من المساحة مبيعة بواقع 1032 منشأة منها 332 منتجة

■ شادية إسبر

نجاح المدن الصناعية في سورية، أساس لا يمكن بناء الاقتصاد الوطني دون تمكينه، هذا العمود الاستثماري الصناعي التجاري الاجتماعي، حامل جسر التنمية للعبور إلى المنطقة الآمنة اقتصادياً، وعلى المنطق السليم والفكر الإستراتيجي تم إحداث المدن الصناعية بالمرسوم ٥٧ لعام ٢٠٠٤، فأيّ أي مكان وصلت؟ وما دورها في هذه المرحلة الصعبة وفي إعادة الإعمار وتحريك عجلة الاقتصاد؟ وما الصعوبات والحلول وفق المستثمرين؟

بعد ٢٠ عاماً على المرسوم، ماذا تقول الأرقام عن واقع الاستثمارات في المدينة الصناعية بحسياء؟ وماذا يقول الصناعيون؟

للوقوف على الواقع، أجرت «الاقتصادية» حواراً موسعاً مع المدير العام للمدينة المهندس محمد عامر الخليل، ومع أصحاب منشآت فيها، فكان الواقع شبيهاً بالحالة الاقتصادية العامة من حيث الجهود الكبيرة والمصاعب التي تثقل كاهل المصانع والشركات، إذ تركز معظمها حول ارتفاع أسعار الطاقة، والإلزام صاحب المشروع بإبرام عقد مقاولة لتنفيذ أي رخصة، إضافة إلى النقل التي يعتبره الصناعيون تكلفة إضافية على الإنتاج تضعف المنافسة.

١٠٣٢ منشأة منها ٣٣٢ منتجة

عن واقع حجم الاستثمارات في المدينة، أكد الخليل أنها وصلت ٣٨٥ ملياراً و٩١٤ مليون ليرة سورية، معتبراً أنه من شأن هذه الاستثمارات توفير منتجات ذات قيمة عالية، إضافة إلى توفير نحو ٢٨ ألف فرصة عمل تنوعت بين عمال المنشآت الصناعية وآخرين يعملون في البناء وتجهيزات المنشآت، حيث وصل عدد المنشآت إلى ١٠٣٢ منشأة، منها ٣٣٢ منتجة، و٧٠٠ أخرى قيد الإنشاء.

ووقع توزعها وأنواعها؟ أفاد الخليل بأن العدد موزع بواقع ٢٤١ مقسماً في المنطقة الغذائية، و٤١٣ مقسماً في المنطقة الهندسية، و٢٨٢ مقسماً في المنطقة الكيميائية، و٩٤ مقسماً في المنطقة النسيجية، و٤٢ مقسماً في المنطقة الخدمية، لتبلغ بذلك نسبة المساحة المبيعة ٧٠ بالمئة.

الخليل رأى أن النمو في عدد المستثمرين يعكس حجم الجهود والتسهيلات لاستقطاب الاستثمارات ومنها خدمة النافذة الواحدة وحجز المقاسم عبر الإنترنت وتحسين البنية التحتية، وأن هذه المنشآت في القطاعات الصناعية المختلفة سيكون لها الدور الكبير في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المنتجات التي ستزفد السوق المحلية، إضافة لتوفير القطع الأجنبي من خلال تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية.

من وجهة نظر الصناعيين الذين تواصلت «الاقتصادية» مع عدد منهم فإن التصدير من أهم روافد دعم الاقتصاد الوطني وتخفيض تكاليف الإنتاج من أبرز عوامل تشجيعه ورفع القدرة على المنافسة.

وعن الصعوبات، أجاب الصناعي مصطفى اليوسفي «مستثمر في المدينة» أن أولاها هي الطاقة والمشكلة ليست في عدم توافر الكهرباء بل بغلاء أسعارها الذي يرفع التكاليف، كما أن عدم توافر الوقود وغلاء أسعاره مشكلة تعوق الأعمال حيث تكلفة النقل سواء لجلب المواد الخام التي تحتاجها المعامل في العملية الإنتاجية أو على صعيد نقل العمال والمواد المصنعة للتسويق، لافتاً إلى أن مجال عمل الرخام كان سابقاً يركز على التصدير وخاصة للأسواق السعودية، واليوم باتت المنافسة أكثر صعوبة بالنسبة للمعامل السورية، حيث قلت قدرتها بسبب تكاليف النقل العالية، إضافة للتكاليف الأخرى كالضرائب والوقود.

ولفت اليوسفي إلى مشكلة كبيرة يعانيها الصناعيون في المدينة، وهي النقص الكبير باليد العاملة وخاصة الخبيرة.

الأمر ذاته أكده الصناعي محمد إحسان محمد حالو مدير مؤسسة للصناعة والتجارة أن من أهم المعوقات حالياً على الإطلاق هو تسرب اليد العاملة ذات الخبرة والكفاءة، إضافة إلى عدم توافر حوامل الطاقة وغلائها، كما أن منصة تمويل المستوردات أثرت في سعر الصرف ورفعت تكلفة المواد بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة.

ولفت حالو إلى نقطة مهمة تتعلق بتمويل المستوردات وهي موضوع المصارف الخاصة التي تقوم بعملية تحويل القطع، حيث حددت القرارات مدة تسليم الحوالة بثلاثين يوما كحد أقصى، لكن أحياناً لا يتم دفع التمويل للشركات إلا بعد نحو خمسة وأربعين يوماً، ولا نعرف من الذي يتأخر، المركزي أم المصارف الخاصة؟

للمدن الصناعية دور محوري بإعادة الإعمار

عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المدينة الصناعية بحسياء في إعادة الإعمار؟ قال الخليل: باعتقادنا ستلعب المدينة إضافة إلى المدن الصناعية الأخرى دوراً محورياً فيه؛ حيث أغلب مواد البناء والسلع الأساسية والضرورية تنتج في المدن الصناعية، ومنها مجايل الإسمنت ومجايل الإسفلت وكابلات كهرباء والبلوك والانترلوك والقساطل الإسمنتية والبلاستيكية والألمنيوم ومعامل الحديد بكل أنواعه والقرميد والمنجور والدهان... إلخ وبالتالي سوف يتم تشغيل المعامل والمنشآت بطاقات كبيرة وخلق فرص عمل جديدة، كل ذلك من خلال تضافر جهود رجال الأعمال والصناعيين وكل فئات المجتمع للإعداد بشكل جيد لإعادة الإعمار لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

التشغيل بكامل الطاقة يحتاج لتذليل الصعوبات، الصناعي اليوسفي أعاد التأكيد على أن الصعوبات الأكبر اليوم بالمدينة هي في تأمين النقل، فهو غير متوافر من حصص إلى حسياء، سوى بعض السرافيس غير الملتزمة ولا تكفي، وتساءل: لماذا لا توفر الدولة باصات نقل داخلي وخاصة خلال فترة الدوام وفق جدول مواعيد معلنة ومنتظمة يسهل العمل ويخفف الكثير من المعاناة.

بذات الإطار أوضح الصناعي حالو: نحن بعيدون عن المدينة بنحو ٦٠ كيلو متراً ونحتاج يومياً للذهاب والإياب أي نقطع مسافة ١٢٠ كيلو متراً يومياً كحد أدنى لذا نحتاج إلى كميات أكبر من البنزين للتنقل ونقل الموظفين وما يتم تخصيصنا به لا يكفي، كما تكلفة نقل البضائع مرتفعة جداً، فتكلفة حمولة سيارة من المدينة الصناعية إلى دمشق تصل أحياناً إلى ٣ ملايين ليرة وهذا يومياً، وأضاف: هناك مشروع لقطار يتم العمل عليه، وتلقينا وعوداً بأن يتم تشغيله نهاية العام لنقل البضائع والركاب أيضاً، وفي حال تم تنفيذه سيحل مشكلة كبيرة.

إنفاق ٢٨ ملياراً للبنى التحتية

وعن مشاريع البنية التحتية التي تعد مهمة في المدن الصناعية، قال الخليل: تعاقدنا مع القطاعين العام والخاص على تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية، حيث بلغ حجم الإنفاق السنوي على المشاريع المنفذة في العام الجاري ثمانية وعشرين ملياراً وعشرة ملايين ليرة سورية، في حين بلغت الإيرادات السنوية المحققة في العام الجاري أربعة وعشرين ملياراً وستمئة وخمسة عشر مليون ليرة، لافتاً إلى أنه في ظل الحجم المتنامي للاستثمارات فأعمال البنى التحتية مهمة جداً، وينعكس تنفيذها وتطويرها على أعمال المستثمرين بما يعزز العملية الاستثمارية ودورها في تعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل وتوفير السلع للأسواق الداخلية والخارجية.

ووفق حالو فإن الصناعة السورية وقعت بمنزلقات الأزمة وتأثرت بها كثيراً ما أدى إلى خروج بعض الصناعات السورية عن المنافسة العربية والعالمية، لافتاً إلى أن الصناعة السورية اسم وفي حال استطعنا تخفيف التكاليف والاقتراب من السعر العالمي يمكننا استعادة الأسواق.

بدوره أشار الصناعي اليوسفي إلى جانب آخر يرفع التكاليف ويضعف القدرة على المنافسة وهو الرسوم الضريبية، فقطاع صناعة الرخام مثلاً يعاني إضافة لضرائب المالية ارتفاع ضرائب الجيولوجيا، لافتاً إلى أن المواد الأولية لصناعة الرخام موجودة في أراضي البلاد ولا يتم استيراد أي شيء، وبعد التصنيع يتم تصديره، بالتالي هي رافد للقطع، والأحرى بالجهات الحكومية أن تمنح تسهيلات تشجيعية ليكون التصدير أنشط والبضاعة أكثر تنافسية، وهذا يجلب القطع ويشغل يداً عاملة أكثر.

أصحاب منشآت قيد الإنشاء فضلوا عدم ذكر أسمائهم تحدثوا عن قرار صدر قبل أكثر من عام يرونه غير محق وهو إلزام صاحب المشروع بالتعاقد مع مقاول بموجب عقد مقاولة لتنفيذ أعمال المشروع، حيث لا يتم السماح بتنفيذ أي رخصة بناء دون عقد المقاولة هذا، لافتين إلى أن معظم الشركات في المدينة بحسياء كبيرة لديها مئات العمال والمهندسين والآليات اللازمة لتنفيذ ما يلزم منشآتها، وهي أصلاً عندما تقوم بالحصول على رخصة البناء تسدد رسوم نقابة المهندسين، فبأي مسوغ يتم إلزامها بعقد مقاولة؟ مؤكدين أن حل هذا الموضوع لدى نقابة المهندسين.

مستثمرون آخرون متوقفون عن الاستثمار بسبب أن المقاسم المخصصة لهم لا تسمح بإشادة المعامل التي يريدون إحداثها، علماً أن ما يفصل بينها كتلة مقاسم وأخرى قد يكون شارعاً واحداً، ولكن لم يسمح لهم بترخيص صناعات ما لم يتم الموافقة على ذلك من قبل الإدارة المحلية الرافضة منذ سنوات لتبديل خصوصية المقاسم.

الاستثمارات بلغت 385 ملياراً و 914 مليون ليرة

الاستثمار الزراعي «الضعيف» بين وفرة المقومات وندرة التنفيذ...!!

ماذا يتطلب الاستثمار الزراعي اليوم لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحريك عجلته؟

■ أمير حقوق

تعتبر الزراعة من أهم مقومات الاقتصاد الوطني، لأهميتها في الناتج المحلي ولتوفير فرص العمل، إضافة إلى تأمين المواد الغذائية والمواد الخام لعديد من الصناعات الأساسية، ومساهمتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر من أساسيات تحقيق النمو الاقتصادي من حيث الاكتفاء الغذائي في المجتمع وتوافر الاحتياجات والسلع الأساسية والملزمة من خلال الزراعة المحلية، وتصدير الناتج منها للخارج.

وبما أن الاستثمار يشكل عنصراً مهماً في تطور الاقتصاد، فيعد الاستثمار الزراعي من أفضل أشكال التنمية الاقتصادية لارتباطه بالصناعة والتجارة، فضلاً عن توفير السلع الأساسية بأسعار منافسة، وتنشيط عملية التصدير، ولتوفيره آلاف فرص العمل ما يحد من ازدياد البطالة وانعاش مهن أخرى مرتبطة به.

وفي الفترة الصعبة التي تعصف بالبلاد، يشكل الاستثمار الزراعي أحد أهم العوامل التي تسهم في إنعاش الاقتصاد بنسبة جيدة لما يحققه من إيرادات ضخمة وخفض نسبة البطالة وخفض سعر المواد الأولية لعدد من الصناعات، وبما أن مقوماته الأساسية متوافرة في سورية بشكل كبير وموزع بكل المحافظات مثل الماء والتربة الخصبة والأيدي العاملة.

وبناء على أهمية ودور قطاع الاستثمار الزراعي وأولويته في المرحلة الحالية بسورية بتحسين وتقدم وتطور الاقتصاد الوطني الضعيف والمتدنٍ، فتحت «الاقتصادية» هذا الملف وحاولت التوسع في معطياته ومحاوره بخبرة الباحثين والخبراء ورجال الأعمال لمعرفة واقع الاستثمار الزراعي في سورية اليوم، ومعرفة كيف يتم التعاطي معه، وكيف يجب الاعتماد عليه في إنعاش الاقتصاد وتحريك عجلته؟ وما هي متطلباته ومتطلبات المستثمرين مع العوامل المتغيرة لتحريك دوران عجلته لتحقيق منافعه الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مع تقديم الحلول والمقترحات التي يجب العمل بها باعتباره أحد أهم القطاعات في تحسين الاقتصاد الوطني.

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية» أوضح الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن محمد أن القطاع الزراعي يعتبر من القطاعات الحيوية والمهمة في سورية، وأغلبية سكان سورية كانوا يعتمدون في دخلهم على الزراعة التي كانت تشكل تقريباً قبل الحرب نحو ١٩-٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

انخفضت بنسبة ٦٠ بالمئة

وتابع: لكن الحرب التي تعرضت لها سورية ساهمت بتدمير البنى التحتية المهمة لهذا القطاع، وشهدنا توقف الزراعة في معظم المناطق لأسباب أمنية ومنها النزوح وهجرة الفلاحين وخبراء الزراعة أيضاً والتكاليف التي أصبحت مرتفعة جداً وصعوبة توفير متطلبات الزراعة وتربية الحيوانات والدواجن التي انخفضت بنسبة قد تصل لأكثر من ٦٠ بالمئة، وهذا يدل على أهمية الاستثمار الزراعي في الوقت الراهن.

معوقات

واعتبر الدكتور محمد أن الأسباب التي تحد من الاستثمار الزراعي في سورية بالوقت الراهن، تتلخص في غياب الرقابة على المبيدات والأسمدة، ومحدودية التسويق وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والرداءة في جودتها وارتفاع أسعار الوقود، بالإضافة إلى ضعف ومحدودية إدارة المصادر المائية وضعف تنسيق العمل الزراعي بين المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والمنظمات، بالتوازي مع غياب دور الجمعيات الفلاحية والجفاف والظروف المناخية وضعف الإرشاد الزراعي.

سياسات وخطط!

أما عن الآلية التي يجب أن يسير بها الاستثمار الزراعي، فأفاد الدكتور محمد أن الآلية يجب الاعتماد فيها على سياسات وخطط صارمة لمراقبة المدخلات الزراعية المستوردة والتحول لطرق ري حديثة ودعم المستثمرين في الحصول على قروض ميسرة، والتحول لاستخدام الطاقة الشمسية، كذلك دعم مشاريع الري الإستراتيجية، وإنشاء جمعيات فلاحية تعاونية وتعزيز عملها، ودعم زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح، وأخيراً يجب دعم مربي الثروة الحيوانية بالأعلاف المركزة، ودعم مشاريع إنتاج المحاصيل العلفية.

الخروج من العقلية التقليدية

بدوره، أفاد الصناعي عاطف طيفور أن الاستثمار الزراعي بكافة أنواعه الإستراتيجية والموسمية غير مستقر وغير متوازن مع الاكتفاء الذاتي، ولعدة أسباب وأهمها عدم استقرار التوريدات ومستلزمات الإنتاج من محروقات وسماد وأدوية، ما يدفع جميع المزارعين إلى الاستعانة بالسوق السوداء والقطاع الخاص وشراء المواد بالسعر العالمي المستورد، في حين سعر التسويق للمؤسسات بالسعر المحلي وغير متناسق مع السعر العالمي، علماً أن العرف الزراعي بتاريخ سورية الحديث تلتزم المؤسسات بشراء المحاصيل الإستراتيجية بالسعر العالمي، بالإضافة لنسبة حوافز، والحل الوسط للطرفين هو الخروج من العقلية التقليدية للدعم الزراعي وتحويل الدعم من المدخلات إلى المخرجات وشراء المادة بسعر مغرٍ لمكافحة التهريب وتوسيع الرقعة الزراعية.

نسبة الهدر الزراعية والمردود الزراعي للهكتار من أهم المؤلفات الاقتصادية التي تحتاج إلى معالجة، التي تستنزف المساحات والموازنات والتوريدات بإنتاج غير مكتمل كماً وجودة، كمحصول القطن والتي تتجاوز نسبة المردود الزراعي للهكتار ٤٠ بالمئة ومحصول الشوندر التي تتجاوز نسبة هدر استخلاص السكر ٦ بالمئة، برأي الصناعي طيفور.

ويبّن الصناعي طيفور أن شروط استثمار الأراضي الزراعية غير مقبولة، ومنها صعوبات الزراعة والإنتاج بمكان واحد لأسباب إدارية، ومنها التأخير بمنح عقود الاستثمار لأسباب مزاجية.

تأمين ٨٤ بالمئة

وأرجح الصناعي طيفور أن الإنتاج الزراعي قابل ليوفر وسطيا ٨٤ بالمئة من المواد الأولية الصناعية، ويحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي والفائض التصديري، مما ينعكس على انخفاض فاتورة المستوردات وتخفيض الضغط على القطع الأجنبي ورفع نسبة الإنتاج الصناعي وتخفيض نسبة التضخم والبطالة.

تغيرات جذرية

النجاح بالزراعة ليس بحاجة لاختراع الدولاب، برأي الصناعي طيفور، متابعاً حديثه: في حين تشتهر سورية منذ عقود بالاكتفاء الذاتي والمردود الزراعي والصناعي للهكتار والفائض التصديري، وتحقيق هذا الهدف بحاجة لتغيير العقلية التقليدية، بما يتناسب مع المرحلة الاستثنائية وتغيرات جذرية بالمناصب الزراعية بما يتناسب مع المتطلبات الإدارية والفنية.

أما الخبير الاقتصادي أكرم عفيف، فأوضح في حديثه لـ«الاقتصادية» أن سورية بلد زراعي، وقاطرة النمو فيها هي الزراعة، ومثال على أهمية الاستثمار الزراعي بإنعاش الاقتصاد، أن سورية تحوي ٣٦٠٠ نوع من النباتات الطبية والعطرية، وإذ اشتغل على كل نوع على حدة، من تجهيز الأرض إلى الزراعة لخدمة الحقل ولاستخراج المواد الفعالة لوضعها في منتج طبي وتجميلي ودوائي وتصديرهم، وهذه العملية تحتاج لعشرات آلاف فرص العمل، وهذا بدوره يساعد في تنشيط وإنعاش الاقتصاد.

حجج الوزارة!

وأكمل عفيف: واقع الاستثمار الزراعي معيب جداً، ومثال على ذلك، كيلو الليمون العصائري سعره كان بـ٤٠٠ ليرة سورية وليتر الكولا بـ٢٠ ألفاً، فهل هذا ينبئ بواقع استثمار جيد؟ هل يوجد معمل عصائر في سورية؟ وحجج وزارة الزراعة بأنه لا يوجد برتقال عصائري، وهو بحاجة طعم فقط، وهناك مئات آلاف الأطنان التي تفسد من التفاح والبرتقال سنوياً، فلا يوجد شيء يوحي بالاستثمار الزراعي في سورية.

سياسة التسعير!

ومعوقات الاستثمار برأي عفيف، تتلخص في تكاليف الإنتاج المرتفعة والتي منعت من زراعة أكثر من موسم واحد للأرض، والذي بدوره يؤثر في الأمن الغذائي السوري، وسياسة التسعير الحكومية التي أدت لخسارة كل المحاصيل بما فيها القمح والشوندر وغيرها، وعدم تعويض الخسائر للمستثمرين وللمزارعين وهذه المخاطر يجب أن تدرس قبل عملية الاستثمار الزراعي، وسياسات الاستثمار الزراعي في سورية غير فاعلة وخجولة وغير مجدية، وبما أن الاستثمار بالقطاع الزراعي هو جزء من عملية الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المدمرة التي قتلت المنتجين لمصلحة المستوردين وشركائهم من المسؤولين الفاسدين، وهذا ينطبق على كل الاستثمارات كالزراعي والصناعي وغيره وفي كل الاتجاهات بسورية التي أدت إلى توقف جميع المشاريع والخطط والإنتاج في سبيل استيراد البعض من المسؤولين.

يفكرون بالاستثمار خارجاً

أما متطلبات المستثمرين، فتستوجب أن تتوافر عوامل الأمان وأن يكون عملهم مثمراً بالربح، وأن تقدم الحكومة لهم كل التسهيلات والرعاية وتحقيق جلّ مطالبهم، فاليوم إذا قدم أي مستثمر طلباً لحفر بئر ارتوازية، يأتي الرفض بحجة استنزاف المياه، واليوم أغلبية المستثمرين يفكرون بالسفر للاستثمار خارجاً بسبب الوضع الراهن وقوانين الاستثمار والتي صدرت وماتت بأرضها، فالمشكلة تكمن في إدارة الموارد وتدمير المنتجين لمصلحة المستوردين من الحكومة، بحسب ما أشار إليه عفيف.

فتح الحدود

واقترح عفيف أنه يجب أن تدار سورية بالوفرة وليس بالأقلية، وتحسين ريعية الإنتاج من خلال وحدة المساحة ونوعية المحاصيل وإيجاد فرص وطرق تصديرية لإنعاش الإنتاج الزراعي واستثماره، ويجب على الحكومة تسهيل التراخيص والموافقات وضبط الجودة، والأهم فتح الحدود أمام المستثمرين، وبالتالي ينشط الحركة الاقتصادية من خلال العائدات والضرائب.

ومما سبق نلاحظ أن للاستثمار الزراعي أهمية كبيرة ودوراً أساسياً في تطور وتحسن الاقتصاد الوطني، فبالإضافة إلى دوره في توفير وتأمين سلع الغذاء الضرورية والأساسية وأيضاً المساهمة في رفد الصناعات الأخرى بالمواد الأولية، كالسكر والقطن والمنسوجات والزيوت وغيرها الكثير، ويسهم أيضاً في تحريك عجلة التجارة الخارجية لسورية، لكون الصادرات الزراعية من أهم المواد التجارية التي تصدرها الدول، والتي بدورها تنعش حركة التصدير والنقل وبزيادة كمية القطع الأجنبي لدى الخزينة.

وأهمية الاستثمار الزراعي تتجلى في زيادة الدخل والإيرادات وزيادة رأس المال وتقليل الاعتماد على الاستيراد ليعض المنتجات والسلع والذي بدوره خفض أسعار المنتجات الزراعية، كما أن تنمية الاستثمار الزراعي تحتاج إلى رأس مال أقل من باقي الاستثمارات والصناعات، بالإضافة إلى ذلك فإن الصادرات الزراعية تعد مصدراً أساسياً في تنشيط عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق نسب عالية من إيرادات الخزينة، وأيضاً المساهمة في زيادة الأراضي الزراعية وتوسيع انتشارها والحفاظ على خصوبة تربتها، وتحقيق نسب الأرباح بوقت قياسي ومحدد وتنمية رأس المال السوري والتشجيع على زيادة الاستثمار بهذا القطاع.

عدم تجاوب..!

حاولت «الاقتصادية» أخذ رأي مدير الاقتصاد الزراعي حول إخفاق الاستثمار الزراعي وعدم تحقيقه أي نتائج إيجابية نظرا للمقومات المتاحة، إلا أنه كان يؤجل متذرعاً بكثرة الارتباطات والجولات خارج دمشق..!

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثر قرار الفيدرالي الأميركي بخصوص أسعار الفائدة على أسعار العملات الرئيسية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

أسعار القمح والسكر لارتفاع بنسبة 3.67 ٪ للأول وبنسبة 12.15 ٪ للثاني

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:
حيث افتتح اليورو تداولاته على ارتفاع مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٦) ١,١١٣٢ دولار أميركي مرتفعاً بنسبة ٠,٥١ بالمئة.
كما ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/١٦) بنسبة ٠,٧٢ بالمئة.
وقد أثر قرار خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية على التحركات السعرية حيث ارتفع سعر صرف اليورو فقد ارتفع في تداولات (٢٠٢٤/٩/١٩) مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه (٢٠٢٤/٩/١٨) بنسبة ٠,٣٩ بالمئة متأثراً بخفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية بمقدار ٥٠ نقطة أساس بهدف الحفاظ على معدل بطالة منخفض وتخفيض معدل التضخم.
ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠,٢٩ بالمئة، وارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠,٦٤ بالمئة.
التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/٩/١٦	١,١١٣٢	١,٣٢١٦
٢٠٢٤/٩/١٧	١,١١١٣	١,٣١٦
٢٠٢٤/٩/١٨	١,١١١٨	١,٣٢١٢
٢٠٢٤/٩/١٩	١,١١٦١	١,٣٢٨٤
٢٠٢٤/٩/٢٠	١,١١٦٤	١,٣٣
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٢٩ بالمئة	٠,٦٤ بالمئة

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:
ارتفع سعر الايثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٠) مسجلاً ٢,٥٥٠ دولار أميركي وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٦) بلغت ٨,٨٨ بالمئة كما ارتفع سعر البيتكوين بنسبة ٤,٣٠ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الايثريوم
٢٠٢٤/٩/١٦	٦٠,٣٠٩,٠٠	٢,٣٤٢,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٧	٦١,٧٥٨,٠٠	٢,٣٧٢,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٨	٦٢,٩٣٩,٠٠	٢,٤٦٤,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٩	٦٣,٤٥٥,٠٠	٢,٥٣٧,٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٠	٦٢,٩٠٥,٠٠	٢,٥٥٠,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٤,٣٠ بالمئة	٨,٨٨ بالمئة

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس ارتفاعاً حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٠) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٢٤ بالمئة و ٠,٨٩ بالمئة. كما ارتفعت أسعار الذهب العالمية في تداولات يوم الأربعاء (٢٠٢٤/٩/١٩) بنسبة ١,٠٦ بالمئة مقارنةً مع ٢,٥٥٩ دولار أميركي للأونصة في تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٩/١٨) ويأتي هذا الارتفاع نتيجة خفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية.
التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/٩/١٦	٢,٥٨٢,٠٠	٤,٢٧٣٥
٢٠٢٤/٩/١٧	٢,٥٧٠,٠٠	٤,٢٧٣
٢٠٢٤/٩/١٨	٢,٥٥٩,٠٠	٤,٢٩٩
٢٠٢٤/٩/١٩	٢,٥٨٦,٠٠	٤,٣٤٧
٢٠٢٤/٩/٢٠	٢,٦١٢,٠٠	٤,٣٦٣٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,١٦ بالمئة	٢,١٠ بالمئة

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: شهد سوق المحروقات ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت على التوالي ٢,٠٩ بالمئة، ٢,٣٥ بالمئة.
كما أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٠) عند مستوى ٧٠,٦٤ دولاراً أميركياً وبنسبة انخفاض ٠,٨١ بالمئة متأثراً بارتفاع صادرات النفط الروسية، حيث سجلت صادرات المنتجات النفطية الروسية حوالى ٢,٢ مليون برميل يومياً في النصف الأول من شهر أيلول، مدفوعةً بزيادة شحنات الديزل وزيت الوقود.
وأنهى الغاز تداولاته على انخفاض بنسبة ١,١٤ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع السابق بعد تقرير إدارة معلومات الطاقة (EIA) الذي أظهر زيادة أكبر من المتوقع في المخزون في نهاية الأسبوع السابق حيث أضافت المرافق ٥٨ مليار قدم مكعب إلى المخزون، وسط توقعات بانخفاض الطلب على التبريد بسبب الطقس المعتدل.
التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز:

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/٩/١٦	٧٢,٧٥	٦٩,٠٢	٢,٣٧٣
٢٠٢٤/٩/١٧	٧٣,٧٠	٦٩,٩٦	٢,٣٢٤
٢٠٢٤/٩/١٨	٧٣,٦٥	٦٩,٨٨	٢,٢٨٤
٢٠٢٤/٩/١٩	٧٤,٨٨	٧١,١٦	٢,٣٤٨
٢٠٢٤/٩/٢٠	٧٤,٢٧	٧٠,٦٤	٢,٣٤٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢,٠٩ بالمئة	٢,٣٥ بالمئة	-١,١٤ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:
شهدت المؤشرات اتجاهاً عاماً صاعداً في الأسواق المالية العالمية المتقدمة.
حيث أدى خفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية إلى ارتفاع مؤشر السوق المالية الأميركية وسجل مؤشر DJI الأميركي ٤١,٩٨٨ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠,٨٨ بالمئة
وبدعم من قطاعات البرمجيات والاستهلاكات والصناعات حيث ارتفع مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ١,١١ بالمئة مسجلاً ١٨,٨٤٠ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع
كما ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية بنسبة ٠,٠١ بالمئة مسجلاً ٨,٢٧٩ نقاط.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية الأميركي DJI	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/٩/١٦	٤١,٦٢٢,٠٠	٨,٢٧٨	١٨,٦٣٣	٧,٤٤٩
٢٠٢٤/٩/١٧	٤١,٦٠٨,٠٠	٨,٣١٠	١٨,٧٢٦	٧,٤٨٧
٢٠٢٤/٩/١٨	٤١,٥٠٣,٠٠	٨,٢٥٣	١٨,٧١١	٧,٤٤٥
٢٠٢٤/٩/١٩	٤٢,٠٢٥,٠٠	٨,٣٢٩	١٩,٠٠٢	٧,٦١٥
٢٠٢٤/٩/٢٠	٤١,٩٨٨,٠٠	٨,٢٧٩	١٨,٨٤٠	٧,٥٥٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٨٨ بالمئة	٠,٠١ بالمئة	١,١١ بالمئة	١,٤٢ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:
ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٠) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/١٦) بنسبة ٣,٧٤ نقاط مئوية مسجلاً ٣٧,٧٤٠ نقطة، كما شهد مؤشر شنغهاي المركب SSEC ارتفاعاً بنسبة ١,٠٧ بالمئة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع مسجلاً ٢,٧٣٤ نقطة.
مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٩/١٨	٢,٧٠٥,٣٤	٣٦,٣٨٠,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٩	٢,٧٢٣,٤١	٣٧,١٥٥,٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٠	٢,٧٣٤,٢٣	٣٧,٧٤٠,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٠٧ بالمئة	٣,٧٤ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع المؤشر في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,٩٣٨ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠,٢,٢٤ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة في السوق
كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٣,٤٥٣ نقطة في ٢٠٢٤/٩/٦ وبنسبة ارتفاع تقارب ٢,٣٠ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة زيادة الطلب على الأسهم في القطاع المصرفي.
على حين ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢,٠٨٠ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ١,٨٠ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من شركات عدّة
مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٩/١٦	١١,٨٦٦	٣٠,٢٦٠	٨٣,٥٢٨,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٧	١١,٨٨٦	٣٠,١٥٢	٨٢,٧٤٦,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٨	١١,٩٢١	٣٠,٣٤٢	٨٣,٨٤١,٠٠
٢٠٢٤/٩/١٩	١٢,٠٨٠	٣٠,٩٣٨	٨٥,٤٥٣,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١,٨٠ بالمئة	٢,٢٤ بالمئة	٢,٣٠ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً:
شهدت أسعار القمح خلال تداولات الأسبوع السابق ارتفاعاً بنسبة ٣,٦٧ بالمئة مقارنةً ببداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/١٦) متأثرةً بزيادة حدة النزاع في البحر الأسود مع استمرار نقص الإمدادات العالمية، كما أنّه من المتوقع أن ترتفع أسعار القمح مع تراجع صادرات أوكرانيا إلى ١٦,٢ مليون طن هذا الموسم.
كما ارتفعت أسعار السكر في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٠) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع السابق مسجلاً ٢٢,٤٣ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ١٢,١٥ بالمئة متأثرةً بمخاوف من نقص الإمدادات العالمية حيث أدت حرائق مدمرة في منطقة ساو باولو البرازيلية إلى فقدان ما يصل إلى ٥ ملايين طن من قصب السكر، ما خفض التوقعات لإنتاج البرازيل في موسم ٢٠٢٤/٢٠٢٥. كما توقعت المنظمة الدولية للسكر عجزاً عالمياً يبلغ ٣,٥٨ ملايين طن في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مقارنة بعجز ٢٠٠ ألف طن في ٢٠٢٣/٢٠٢٤، نتيجة تأثير الطقس وزيادة أسعار النفط.
تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	زيت دوار الشمس	الذرة(bu)
٢٠٢٤/٩/١٧	٥٧٥,٧٥	٢٠	١٥,٣٣٢	٧٠,٤٢	١,٠٨٤,٠٠	٤١٤,٠٩
٢٠٢٤/٩/١٨	٥٧٧	٢١,١٣	١٥,٤٤٣	٦٩,٣٨	١,١١٠,٠٠	٤١٠,٠٤
٢٠٢٤/٩/١٩	٥٦٥,٥	٢٢,٠٥	١٥,٤٩٨	٧٠,٤٤	١,١٢٧,٥٠	٤٠٦,٨٤
٢٠٢٤/٩/٢٠	٥٩٦,٨٧	٢٢,٤٣	١٥,٤٧٧	٧١,٧٩	١,١٢٨,٤٠	٤٠١,٥٢
التغير المئوي	٣,٦٧ بالمئة	١٢,١٥ بالمئة	٠,٩٥ بالمئة	١,٩٥ بالمئة	٤,١٠ بالمئة	-٣,٠٤ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٦/ ٢٢ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

أزمات تُلاحق آبل مُنذ إطلاق آيفون ١٦

تواجه شركة «آبل» الأميركية، سلسلة من الأزمات والانتقادات مُنذ إطلاق هاتفها الذكي «آيفون ١٦» وإصداراته المتنوعة في ٩ أيلول الجاري.

أول الانتقادات التي واجهت شركة «آبل» مُنذ الكشف عن هاتفها الجديد، تشابه إصداراتها وتكرار شكلها كل عام بعكس شركتي هواوي وسامسونغ التي تكشف عن مميزات مختلفة في هواتفها سنوياً كميزة «الطي».

وفي هذا الإطار تداول مستخدمو «آيفون» صوراً له عبر منصات التواصل الاجتماعي، بجانب صور أخرى للهواتف الجديدة من شركتي هواوي وسامسونغ وقارنوها ببعضها، وعلق أحدهم: «آيفون.. نفس الهاتف كل عام من دون تجديد».

وفي تطور جديد، شن مُستخدمو الهاتف هجوماً لاذعاً على نظام التشغيل الجديد من شركة «آبل» لهاتفها الذكي «iOS18»، بعد أقل من ٢٤ ساعة على إطلاقه في ١٦ أيلول الجاري، واتهموه بتدمير البطارية.

ونشر عدد كبير من المستخدمين، شكاويهم عبر منصة «إكس»، ناشدوا الشركة التدخل لحل هذه الأزمة، لكن آبل لم تُعلق على الأمر حتى الآن.

وقال أحد المستخدمين إنه لجأ إلى تحديث هاتفه إلى نظام التشغيل iOS 18، لكنه لاحظ أن بطاريته «تموت أمام عينيه»، على حد وصفه. في حين وصف آخر عمر البطارية على نظام التشغيل iOS 18 بـ«فظيع للغاية».

يأتي ذلك، في الوقت الذي تناقضت فيه وعود شركة «آبل» بشأن تسليم هاتفها الجديد للمُستخدمين، ومُخالفتها لموعد التسليم المُعلن يوم الكشف عن الهاتف.

في سياق مُتصل، سخر عدد من مُستخدمي الهواتف الذكية عبر منصات التواصل الاجتماعي، من شركة «آبل» بسبب هاتفها الجديد «آيفون ١٦».

ولم يقف الأمر عند الأفراد، بل شاركت شركة سامسونغ في هذه السخرية، حيث نشرت تغريدة قديمة تعود إلى مؤتمر آبل في أيلول ٢٠٢٢، كان نصها «أخبرونا عندما يتم طيه»، في إشارة إلى ميزة «الطي» التي تتخلى عنها شركة «آبل» في هواتفها حتى اليوم.

وجاءت إعادة نشر التغريدة عبر حساب سامسونغ على منصة «إكس»، مصحوبة بتعليق جديد، هو «ما زلنا ننتظر... »، في إشارة إلى عدم وجود ميزة الطي أيضاً في الإصدار الجديد «آيفون ١٦».

وأثارت تدوينة سامسونغ، ردود فعل كثيرة ومتباينة على منصة التواصل «إكس»، فمنهم من أيد حديثها، وآخرون انتقدوها لتركيزها على ميزة «الطي» فقط.

هل تطفئ نجومية المصارف الرقمية بريق المصارف التقليدية؟

تحولات جذرية تشهدها الصناعة المصرفية حول العالم بسبب التطور التكنولوجي وشركات التكنولوجيا المالية، التي يبدو أنها ترسم معالم جديدة لهذه الصناعة.

بدت شركات التكنولوجيا المالية في بدايتها كعنصر مكمل للخدمات المصرفية التقليدية، إلا أن المشهد الحالي ينبئ بمنافسة مقبلة بدأت ملامحها تلوح في الأفق، ولاسيما أنه من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي البنوك الرقمية إلى ٣٩٤ مليون عميل.

واستناداً لتقرير موردور انتليجنس، فإن سوق البنوك الرقمية المبتكرة أو Neobank مقدرٌ أن تصل قيمتها لنحو ٣٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٦ بنسبة نمو سنوي مركب يناهز ٥٠,٦ بالمئة.

وتعتمد شركات التكنولوجيا المالية على تقديم الخدمات المالية، كفتح حساب وإجراء التحويلات والحصول على القروض وبطاقات الائتمان، اعتماداً كاملاً على الإنترنت والتطبيقات الذكية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية وتقديم خدماتها بأسعار ورسوم أقل وبالتالي زيادة قاعدة عملائها.

هذا فضلاً عن السرعة والمرونة والشمولية المالية وتحسين تجربة العميل بفضل البنية التحتية الرقمية التي تحفز التكامل مع التقنيات الحديثة كالبلوك تشين والعملات المشفرة من جهة، والابتكار في المنتجات المالية من جهة أخرى، لكون تجربتها تقوم على تحليل البيانات الضخمة ومعرفة أنماط وسلوكيات واحتياجات العملاء.

وخلال العامين الأخيرين أظهرت نتائج عمالقة التكنولوجيا المالية مثل ريفولوت Revolut ونوبنك Nubank، بالاستناد إلى عدد المستخدمين والإيرادات والأرباح والتوسعات في الأسواق، تجسيداً واضحاً لتغيير معالم الصناعة البنكية المستقبلية.

حتى اليوم، ووفق إحصاءات ستاتيستا، يتصدر وي بنك الصيني المصارف الرقمية من حيث عدد المستخدمين الذي ناهز ٣٦٢ مليون عميل في عام ٢٠٢٢.

ويأتي البنك الياباني راكوتن في المرتبة الثانية بعدد مستخدمين وصل إلى ١٣٦ مليون عميل، ومؤخراً أعلنت المصارف الرقمية كريفولوت Revolut ونوبنك Nubank رغبتها بدخول أسواق الشرق الأوسط، سواء مباشرة أو عبر شراكات إستراتيجية.

وتظهر النتائج المالية نصف السنوية للعام الحالي للمصرف تحقيق نمو لافت في الإيرادات التي بلغت ٢,٨ مليار دولار، وصافي أرباح لامس ٤٨٧ مليون دولار، ومع ذلك لا يزال تحقيق الأرباح يمثل تحدياً، حيث تواصل الشركة التركيز على اكتساب العملاء والتوسع الجغرافي، ورغم ذلك حققت الشركة نقطة تحول مهمة في أواخر عام ٢٠٢٣، عندما أعلنت عن أول ربح ربع سنوي، ما يؤكد جدوى نموذج أعمالها على المدى الطويل.

٣ سيدات يتنافسن على لقب أول تريليونيرة

هيمن الرجال على قائمة أغنى أثرياء العالم لفترة طويلة من الزمن، وبينما لا تزال السطوة للرجال لكن هذا الأمر بدأ يتغير ببطء، والآن لم يعد لدينا فقط سيدات بين أثرياء العالم بل هناك ثلاث منهن يتسابقن على لقب أول تريليونيرة في التاريخ.

وكشف تقرير صادر عن إنفورما كونكت أكاديمي عن المليارديرات في جميع أنحاء العالم ومتى من المرجح أن تصل كل منهن إلى مرتبة تريليونيرة.

الأغلبية العظمى من الأشخاص الثمانية والعشرين في القائمة هم من الرجال، بمن في ذلك جميع الأشخاص العشرة الأغنى في العالم، لكن بعض النساء كن أيضاً من بين القائمة.

فيما يلي النساء الأكثر احتمالاً للوصول إلى مرتبة تريليونيرة أولاً وفقاً لمؤسسة إنفورما.

فرانسواز بيتنكور مايرز: يبلغ إجمالي ثروتها نحو ٨٤,٨ مليار دولار، وفقاً لقائمة فوربس للمليارديرات.

جوليا كوك: إجمالي ثروتها نحو ٧٤,٢ مليار دولار، وفقاً لقائمة فوربس للمليارديرات.

أليس والتون: ثالثة المرشحات للقب يبلغ إجمالي ثروتها ٨٩,٦ مليار دولار، وفقاً لقائمة فوربس للمليارديرات وتعد أغنى سيدة في العالم.

بوح الاقتصاد

الاقتصاد المدهش!

■ **هني الحمدان**

تتأثر الاقتصادات الضعيفة بأي تحديات أو تحولات وتغيرات مناخية، هي اقتصادات فقيرة وستبقى، إنها اقتصاديات ترتكز على الزراعة والتصنيع فقط، في حين تركز اقتصادات الدول المتقدمة أكثر على الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، مثل البحوث، والدعم التقني، والاستشارات والذكاء الاصطناعي وتستثمر ذلك لديمومة وضمان قوتها.

توسعت في خياراتها وواكبت العلم، وفتحت نوافذ وآفاقاً تجاه ناصية اقتصاد من نوع آخر يواكب متغيرات العصر ومتطلبات المستقبل، يحقق الرفاهية والتقدم، صار اقتصادها أساسه المعرفة الكاملة، ومن هنا صار اقتصادها قوياً لأخذها بخاصية اقتصاد المعرفة، فهو نظام اقتصادي يعتمد فيه إنتاج السلع والخدمات بشكل أساس على رأس المال الفكري، إذ يستفيد من الاكتشافات العلمية والأبحاث، ويمثل هذا النظام أهمية كبيرة في معظم الاقتصادات المتقدمة.

واليوم تتسابق الدول نحو اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة بفضل العولمة، التي ساهمت في انتشار أفضل الممارسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة دون أخرى، فالشعوب الذكية اكتسبت موقعاً مميزاً في صدارة الاقتصاد المعرفي، استطاعت أن تغزو العالم بتجارتها الخارجية التقنية لتصول وتجول عبر الحدود من خلال عولمة خدمات الاتصالات ومنتجات تقنية المعلومات وغيرها من الصناعات الذكية، ومن هنا أصبحت الفجوة المعرفية العميقة بين الدول المتقدمة والعالم الثالث لا تقل عمقاً عن المطبات المؤلمة التي تقع فيها الدول الضعيفة نتيجة إخفاقها في تنويع مصادر دخلها وابتعادها عن تحقيق أهدافها.

ما يحصل يؤشر بشكل تام إلى أن أصحاب المرونة وسرعة الحركة يكسبون بصورة دائمة، واليوم هناك تواتر خطير ومهم في عالم التقنيات، وكلنا يلمس كيف طالعت التطبيقات الشهيرة للهواتف الذكية، وكيف أعطت العوالم الافتراضية بعداً مهماً متنوعاً وقيماً للاقتصاد العالمي حتى أصبح للدقيقة الواحدة ثمناً باهظاً.

إنه الاقتصاد المعرفي، الذي أتقنت الدول المتقدمة التعامل معه واستفادت بالعديد من مجالاته وعوائده، فهو أحدث وأكثر الاقتصادات ثراء ونمواً على مستوى العالم، ففي البدء كانت الثورة الزراعية تلتها الثورة الصناعية، ثم تغير وجه العالم الاقتصادي والاجتماعي بالثورة التكنولوجية حتى وصلنا إلى الثورة الرقمية ولا نعرف ما الجديد بعدها.!

اقتصادنا غارق بأزمات حادة، فالتباطؤ والتراجع الحاصلان ينذران بواقع سيئ، يحتاج لتحديد مسار ونهج جديدين بوقت تضغط التحديات وتتراكم الأزمات لدرجة فقدان كل مؤشرات نموه، ومع ترقب تشكيل حكومة جديدة فالمأمول في الشأن الاقتصادي سيمثل أولوية أساسية في عملها المستقبلي وهو المعيار الذي بناء عليه سيتم الحكم على نتائج أعمالها، فالقدرة على توفير إدارة كفؤة للاقتصاد والنجاح في تحقيق الأهداف يمثل ركيزة لمواصلة هدف التنمية في مختلف القطاعات التي قد تضمن مستقبلاً زاهراً للمواطن والوطن، وتسهم في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات والصعوبات.. يبقى الاقتصاد المعرفي طموحاً لن يتحقق وقد يكون من المستحيل أيضاً، ليسبح بنجومه البراقة بعيداً عنا، ما يحصل من تطورات تخلق دهشة اقتصادية ومنفعة حقيقية في كل لحظة وتؤكد تراجع الاقتصاد التقليدي وريادة الاقتصاد المعرفي المدهش.

يبدو أننا بعيدون كثيراً عن أي مؤشرات تجاه الاقتصاد المعرفي، فلا البنى تؤهلنا ولا الامكانات كافية، جهوزيته تتطلب تحقيق قفزات في عملية التنمية وارتفاع قيم النمو الاقتصاد العادي، والاتجاه نحو اقتصادات ليست نمطية، بل التنوع والابتكار وقوة التصنيع التكنولوجي، كل ذلك يلزمه تطوير الأطر القانونية بشكل أكبر، ورفع مستوى ثقافة النزاهة والشفافية، وتقليص الفجوة التقنية في بنيتنا التحتية وتخفيض تكلفة خدمات الاتصالات والمعلوماتية، وهذا يبدو صعباً على المدى المنظور.!